S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL
S/PV.2448
27 May 1983
ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والأربعين
بعد الألفين والأربعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٣ ، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس	: أومبا دى لوتيت	(زائير)
الأعضاء	: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	الاردن	السيد صلاح
	باكستان	السيد محمود
	بولندا	السيد سولتيسيفيتش
	توغو	السيد أميغا
	زمبابوى	السيد مانغويندى
	الصين	السيد ليانغ يوفان
	غيانا	السيد سينكلير

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر نفسه .

83-60734/A

فرنسا	السيد د لا بارى دى نانتوى
مالطة	السيد غاوتشي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
نيكاراغوا	السيد تينوكوفونسيكا
هولندا	السيد شلتيما
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ليخنستاين

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٠

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة (S/15760)

رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/15761)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ٢٤٣٩ أدعو ممثل موريشيوس لأن يشغل مقعدا على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد مو ديف (موريشيوس) بشغل مقعد على طاولة المجلس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ٢٤٣٩ أدعو رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ووفد المجلس المذكور بشغل مكان على طاولة مجلس الامن .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد لوساكا (زامبيا) ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والأعضاء الآخرون في الوفد بشغل المكان المخصص لهم على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ٢٤٣٩ ادعو السيد سام نوجوما رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بشغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد سام نوجوما بشغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لمقررات اتخذت في جلسات سابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي اثيوبيا والأرجنتين واستراليا وأفغانستان واندونيسيا وأنغولا وأوغندا وبربادوس وبلغاريا وبنغلاديش وبنما وبنن وبوتسوانا وتركيا وتشيكوسلوفاكيا وتونس وجامايكا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الديمقراطية الالمانية والجمهورية العربية السورية وجنوب افريقيا ورومانيا وزامبيا

وسرى لانكا والسنغال وسيراليون وسيشيل وشيلي والصومال وغابون وغامبيا وغينيا وفنزويلا وفولتا العليا وفييت نام وقبرص وقطر وكندا وكوبا والكويت وكينيا وليبيريا ومالي وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك ومنغوليا وموزامبيق والنيجر ونيجيريا والهند وهنغاريا واليابان واليمن الديمقراطية ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس قام السيد ابراهيم (اثيوبيا) والسيد مونيز (الارجنتين) والسيد جوزيف (استراليا) والسيد ظريف (أفغانستان) ، والسيد كوسوما تمادجا (اندونيسيا) والسيد فيغيريدو (أنغولا) ، والسيد أوين (أوغندا) ، والسيد موسيلي (بربادوس) ، والسيد تسفيتكوف (بلغاريا) ، والسيد هاشم (بنغلاديش) ، والسيد كابريرا (بنما) ، والسيد ادجيبادي (بنن) ، والسيد لاغوايلا (بوتسوانا) ، والسيد كيرجا (تركيا) ، والسيد سوجا (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد سليم (تونس) ، والسيد شيرر (جامايكا) ، والسيد الحاج عزوت (الجزائر) ، والسيد بوروين (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد فان ويل (جمهورية المانيا الاتحادية) ، والسيد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد فون شيرد ينغ (جنوب افريقيا) ، والسيد مارينسكو (رومانيا) ، والسيد غوما (زامبيا) ، والسيد فونسيكا (سرى لانكا) ، والسيد نياس (السنغال) ، والسيد ستيفنز (سيراليون) ، والآنسة غونتيبيه (سيشيل) ، والسيد تروكو (شيلي) ، والسيد آدن (الصومال) ، والسيد دافين (غابون) ، والسيد بلان (غامبيا) ، والسيد كابا (غينيا) ، والسيد مارتيني أوردانيتا (فنزويلا) ، والسيد باسولي (فولتا العليا) ، والسيد لي كيم شونغ (فييت نام) ، والسيد موشوتاس (قبرص) ، والسيد جمال (قطر) ، والسيد بيليتير (كندا) ، والسيد مالميركا (كوبا) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد وابوغي (كينيا) ، والسيد جونس (ليبيريا) والسيد تراوور (مالي) ، والسيد تان سري زين العابدين (ماليزيا) ، والسيد خليل (مصر) ، والسيد مراني زنتار (المغرب) ، والسيد مارين بوشي (المكسيك) ، والسيد اردنشولون (منغوليا) ، والسيد تشيسانو (موزامبيق) ، والسيد أوسارو (النيجر) ، والسيد بولوكور (نيجيريا) ، والسيد ناراسيمها راو (الهند) ، والسيد راكز (هنغاريا) ، والسيد كوردا (اليابان) ، والسيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) ، والسيد مويسوف (يوغوسلافيا) ، بشغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ان أبلغ المجلس اني تلقيت رسالة من ممثل غرينادا يطلب فيها توجيه الدعوة اليه للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس .

واستنادا الى الممارسة المتبعة اعتزم ، اذا وافق المجلس ، ان ادعوه الى الاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون له حق التصويت ، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

تقرر ذلك نظرا لعدم وجود أى اعتراض .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد تيلر (غرينادا) مقعدا جانب طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستانف الآن مجلس الأمن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الاول هو السيد سليم ، وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة ، الذى أرحب به وادعوه ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشعر بالامتنان لكم ، سيدى الرئيس ، ولزملائكم ، لاتاحة الفرصة لي للاشتراك في هذه الدورة الهامة المكرسة للنظر في مسألة استقلال ناميبيا . وأود أن أعرب لكم شخصيا عن تهانئنا الخالصة لتوليكم هذا المنصب المرموق ، منصب رئيس مجلس الأمن عن هذا الشهر . ومما يبعث على ارتياحنا الشديد ، نحن أبناء تنزانيا ، ان ابنا بارزا لزائير ، الدولة الشقيقة والمجاورة ، يحتل منصب الرئاسة في وقت تتناول فيه الأمم المتحدة مرة اخرى مشكلة ذات أهمية عظيمة لقارتنا وللمجتمع الدولي بأسره . ويسعدني ، على المستوى الشخصي ، أن أرى كلا من السيد وزير خارجية زائير ، والسيد الممثل الدائم لزائير ، يحتلان منصب الرئاسة في المداولات الحالية للمجلس عن هذا الشهر . وتحدوني الثقة بأن خبراتكما الدبلوماسية وقدراتكما المعترف بها ستستغل استغلالا كاملا في ادارة المداولات الحالية لمجلس الأمن .

هذه هي السنة الثامنة والستون لاحتلال جنوب افريقيا العسكرى لناميبيا . وهي السنة السابعة عشرة التي تنقضي على انهاء الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على الاقليم واضطلاعها

بالمسؤولية المباشرة عنه . الا أنه على الرغم من القرارات المتعددة التي أصدرتها الجمعية العامة وهذا المجلس ، والتي تطالب بسحب قوات جنوب افريقيا القائمة بالاحتلال غير الشرعي ، ما زال شعب ناميبيا يعاني من طغيان الاحتلال الأجنبي . والواقع أنه على الرغم من توافق الآراء العالمي الذى أصبح يسود تأييدا لاستقلال ناميبيا ، مازالت الحرية سرابا يلاحقه الشعب الناميبي . وهكذا يتعين تصعيد الكفاح المسلح الذى فرض على سوابو ، ممثل الشعب الناميبي لأن الآمال في تحقيق تسوية تفاوضية استمرت في التضاؤل . ولم تتضاءل هذه الآمال بسبب انعدام الاطار السياسي للمفاوضات وانما بسبب الجهود المميتة التي بذلها نظام جنوب افريقيا لوضع العراقيل في طريق السلم . ومما يؤسف له ان هذه الاعاقة أصبحت ممكنة بسبب السياسات التي ينتهجها بعض الأعضاء في هذه المنظمة والأعمال التي يقومون بها .

ان مجلس الأمن يعقد هذه الدورة بشأن ناميبيا في وقت تمر فيه جهود المجتمع الدولي بمأزق صعب . وقد انعقد هذا المجلس على وجه الدقة ، لدراسة هذا المأزق وكيفية الخروج منه .

فقد قبل اتخاذ مجلس الأمن في ١٩٧٦ للقرار ٣٨٥ (١٩٧٦) بالترحيب في حينه ، باعتباره فرصة هامة لوقف سفك الدماء في ناميبيا . وتحقيقا لهذه الغاية ، طلب الى سوابو وجنوب افريقيا ان تتعاونا مع الأمم المتحدة في تنفيذ ذلك القرار الذى كان سيؤدى الى أن يقرر الشعب الناميبي مستقبله بحرية عن طريق انتخابات تجرى تحت اشراف الأمم المتحدة ومراقبتها . ومن الأمور المسجلة والمعروفة أنه بينما تعهدت سوابو بالتأييد التام لذلك القرار ، لم تكتف جنوب افريقيا برفض مجاراتها في هذا التأييد ، بل استمرت في أعمالها القمعية ضد شعب ناميبيا ، وشرعت في خلق ظروف جديدة تفرضها كأمر واقع .

ان أهمية قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) تكمن ، من جملة أمور ، في كونه أدى الى بزوغ المبادرات التي أسفرت بدورها عن قيام مجلس الأمن باعتماد ما يعرف الآن بخطة الأمم المتحدة لناميبيا . ولقد بشر اعتماد مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يتضمن الخطة ، بحقبة حافلة بالجهود الدبلوماسية لحل مشكلة ناميبيا . ولو قيس بعد الأقليم مستعمر عن الاستقلال بتكرار الاجتماعات وطول الرحلات المكوكية الدبلوماسية وعدد المبادرات ، لكانت ناميبيا أقرب ما تكون من الاستقلال يوم اتخاذ ذلك القرار . بل بالأحرى لكانت قد استقلت منذ سنين .

ولسوء الحظ كانت هذه الفترة مليئة بخيبات الأمل الكبيرة المتكررة . فتجربة بعضنا ، والذين اشتركوا في المشاورات الخاصة والعامة التي أدت الى اعتماد الخطة وأعقبتها ، كانت مؤلمة جدا . ونظرا لأن الخطة كانت مفصلة جدا ، ولأن البلدان التي وضعتها كانت وثيقة الصلة بجنوب افريقيا ومن ثم تتمتع بأكبر قدر من النفوذ والقدرة على حملها على الامتثال لها ، ما كان بوسع المجتمع الدولي الا أن يثق بأن الأمور تتصف بالجدية فيما يتعلق بضمان تصفية استعمار ذلك الاقليم الدولي .

والواقع أن تاريخ الأحداث بعد اعتماد خطة الأمم المتحدة معروف جيدا لدى هذا المجلس ولا حاجة بنا الى تناوله بالتفصيل . ففي كل لحظة حاسمة من المفاوضات ، بينما كان يصور وعندما كان للمجتمع الدولي ان تنفيذ خطة الأمم المتحدة أصبح وشيكا ، كان نظام جنوب افريقيا يتقدم بمطالب وذرائع جديدة تهدف الى وضع العراقيل الفعلية في طريق تنفيذ الخطة وكانت النتيجة اننا مررنا بتجارب محبطة ، الواحدة تلو الأخرى . وطوال هذه التجارب المحبطة كانت سوابو وافريقيا هما اللتان يضغط طيبهما باستمرار لكي تتوخيا الواقعية والتفهم تجاه مطالب نظام جنوب افريقيا . الا أن جنوب افريقيا كانت ، مع كل تنازل تقدمه سوابو ، وتوافق عليه الدول الافريقية ، تطالب بالمزيد ؛ وكانت ، مع كل تقدم يلوح في الأفق ، تخلق عقبات جديدة . والدول الغربية الخمس تدرك هذا تمام الادراك .

والأمثلة كثيرة جدا . وأحدهما هو الاجتماع السابق للتنفيذ الذى عقد في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ . ففي ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ كتب الأمين العام للأمم المتحدة الى سلطات جنوب افريقيا مقترحا ان تقوم بعثة من الأمم المتحدة بزيارة لجنوب افريقيا لحسم العقبات القائمة . وقد قضت هذه البعثة أسبوعا واحدا في جنوب افريقيا في نهاية تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠ .

وقد بدت الأمور الفنية أنها قد حلت وأن العقبة الرئيسية وفقا لنظام جنوب افريقيا كانت هي مسألة "عدم الثقة". ولهذا قدم الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ تقريرا (S/14266)الى مجلس الأمن يقترح فيه عقد اجتماع سابق للتنفيذ في الفترة من ٧ الى ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . ووفقا لتقرير الامين العام للأمم المتحدة تم تحديد موضوعين معلقين وهما "انعدام الثقة" و "تشكيل فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال". وقد لاقى الاقتراح القبول لدى جميع الأطراف وتم اتخاذ الترتيبات لعقد الاجتماع السابق للتنفيذ في جنيف .

وقد افتتح هذا الاجتماع الامين العام للامم المتحدة في ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . وفي معرض ترحيب الامين العام بوفدي سوابو وجنوب افريقيا أكد :

"ان المشاكل المتبقية تتعلق الى حد كبير بشكل أو بآخر بالثقة، ولا سيما الثقة في المستقبل ."

ومضي الأمين العام فأشار الى مقترحات التسوية وترتيبات وقف اطلاق النار وأكد أن :

"هدفنا الرئيسي هو التوصل الى اتفاق لبدء هذه العملية في تاريخ ما في آذار/مارس ١٩٨١ يسمح بتحقيق الاستقلال لناميبيا في عام ١٩٨١ " .

وأطن السيد سام نوجوما رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، عن استعداده لتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار ووافق على التنفيذ الفوري لخطة الامم المتحدة .

الا أن ذلك لم يحدث . وأعلن الحاكم العام لجنوب افريقيا عن عدم استعداده في تنفيذ خطة الامم المتحدة . وانفض الاجتماع في اليوم التالي .

ولم يكن ثمة خطأ فيما يتعلق بالمسؤولية عن فشل محادثات جنيف . وقد ألقى جميع أعضاء فريق الاتصال باللائمة على بريتوريا . وقد أخبر نائب وزير الخارجية البريطاني ورئيس الوفد البريطاني في محادثات جنيف آنذاك ، سير ايان غيلمور ، مجلس العموم في لندن في ٧ أيار/مايو بأنه :

"ليس هناك شك في أن فشل المؤتمر في جنيف يرجع الى تقصير حكومة جنوب افريقيا " .

بيد أن جنوب افريقيا لم تقوض الاجتماع في جنيف فحسب ، بل شرعت ايضا في شن هجمات لا مبرر لها على شعب جمهورية أنغولا .

وفي أعقاب هذا التحدى لجأت الدول الافريقية الى هذا المجلس . وقد فعلنا ذلك بوحي ادراكنا لمسؤوليات المجلس وعلى أمل أن يضطلع اعضاء المجلس الذين وضعوا الخطة بمسؤولياتهم ويردوا اجراءات المجلس الهادفة الى ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعندما اجتمع مجلس الأمن في نيسان/ابريل ١٩٨١ لم تخفق الدول الافريقية في التأثير على الدول الغربية الأعضاء الدائمة في هذا المجلس لتفي بمسؤولياتها في العمل على التنفيذ الصارم للخطة التي قامت هي وزميلتاها ، كندا وجمهورية المانيا الاتحادية ، بوضعها . وانه من دواعي أسفنا العميق أن منع مجلس الأمن اتخاذ الاجراءات المناسبة بسبب حق النقض الثلاثي للأعضاء الغربيين الدائمين الثلاثة في مجلس الأمن .

وهكذا ، اثر هؤلاء الأعضاء الثلاثة الغربيون الرئيسيون في مجلس الامن توفير الحماية لجنوب افريقيا في هذه المرحلة الحرجة من الكفاح من أجل استقلال ناميبيا . ومن الحتمي أن حقوق النقض هذه قد فسرها نظام الفصل العنصرى بأنها حماية مضمونة لجنوب افريقيا ، بغض النظر عن الأفعال التي تقوم بها في ناميبيا . وقد استجاب نظام بريتوريا لذلك على الفور . ووضعت الخطط موضع التنفيذ لشن هجوم واسع على جنوب انغولا . ووقعت الهجمات الأولية في تموز/يوليه ١٩٨١ وعقبها غزو واسع النطاق لجنوب انغولا في ٢٣ آب/اغسطس ١٩٨١ . وقد اصبحت اجزاء من جنوب انغولا تحت الاحتلال المستمر منذ ذلك الوقت .

ان هذا الغزو لم يكن عملا منفصلا . فقد احتلت جنوب افريقيا انغولا قبل الاستقلال لكي تحول دون قيام حكومة ملتزمة بتحقيق رفاهية شعبها وتحرير الجنوب الافريقي بأسره . وفي ٤ أيار/مايو ١٩٧٨ قامت قوات جنوب افريقيا بذبح مايزيد على ٧٠٠ من اللاجئين الناميبيين في كاسينغا ، قبل بضعة أيام من الموافقة على خطة الامم المتحدة . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، شنت هذه القوات هجوما واسعا على الجيش الانغولي في كوماتو ، بالقرب من الحدود مع ناميبيا . وهذا يتزامن مع توقف اجتماع جنيف السابق للتنفيذ . وقد شكل غزو آب/اغسطس ١٩٨١ تصعيدا رئيسيا لحرب نظام الفصل العنصرى ضد انغولا وضد افريقيا بأسرها . ويمكن النظر اليه الآن على أنه عنصر أساسي في استراتيجية أوسع لجنوب افريقيا وهدفها تدميرها من أجل حرمان شعب ناميبيا من الاستقلال وعكس مسار الانتصارات الاخرى التي حققتها قوات التحرر الافريقية في المنطقة خلال العقد الماضي .

كل هذا حدث وسط تولي حكومة جديدة زمام السلطة في الولايات المتحدة . وقيل لنا في ذلك الوقت أن علينا أن نتحلى بالصبر ورباطة الجأش في الوقت الذى كانت تقوم فيه الحكومة الامريكية الجديدة باستعراض سياساتها بشأن الحالة في الجنوب الافريقي. وقد أصبح جوهر ذلك الاستعراض واضحا ورسميا . فمن جهة ، قررت الولايات المتحدة ان تفتح صفحة جديدة من التعاون مع نظام جنوب افريقيا داخل ما يسمى " التعامل البناء " ، ومن ناحية أخرى ، كان هناك استعراض لخطة الامم المتحدة .

ومهما كانت مقاصد سياسة " التعامل البناء " تظل الحقيقة هي أن حكومة جنوب افريقيا لم تأخذ ذلك على انه صك بالاحترام لسياساتها فحسب ، انما أيضا وسيلة لزيادة تحديها للرأى العام العالمي ، ذلك التحدى الذى يتمثل في سياساتها الداخلية العدوانية ضد الشعب الافريقي وأعمالها العدوانية المستمرة ضد الدول الافريقية وزعزعة استقرار هذه الدول .

وفيما يتعلق باستعراض خطة الامم المتحدة ، فقد أدت سلسلة الاجتماعات بين أعضاء الدول الغربية الخمس الى أفكار مثل " تعزيز " القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأعربنا في مشاوراتنا معها عن قلقنا لأن هذه المقترحات تثير خطر تنقيح الخطة . وكان هذا هو قلق دول خط المواجهة . وأعرب رؤساء دول خط المواجهة في مؤتمر القمة المعقود في لواندا في نيسان/ابريل ١٩٨١ عن مخاوفهم من ان هناك محاولة لعكس مسار عملية الاستقلال التي تمت الموافقة عليها في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وادراكا لحقيقة ان هذه العملية من شأنها أن توفر لنظام بريتوريا عذرا لمزيد من الابطاء ، أعاد زعماء دول خط المواجهة تأكيدهم لتأييدهم القاطع للخطة وشددوا على الحاجة الملحة لتنفيذها دون " المزيد من الابطاء أو المماطلة ودون شرط أو تعديل " . وفي الوقت نفسه ، أكدوا مسؤولية الدول الغربية الخمس عن ضمان تنفيذ الخطة وأكدوا الالتزام الخاص الذى تضطلع به هذه الدول بممارسة الضغط اللازم على جنوب افريقيا لحملها على الامتثال لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨).

وفي مشاوراتنا مع الدول الغربية الخمس بينا لها بأنها تقوم بتناول المسائل الخاطئة . وان ما تدعو الحاجة اليه ليس تعزيز خطة الامم المتحدة ، انما تنفيذها ، وحذرنا من ان جنوب افريقيا لديها هدف واحد فقط، ألا وهو الحيلولة دون اجراء الانتخابات الحرة والعادلة التي ستفوز سوابو بها . وأوضحنا لها أن نظام بريتوريا ظالم وأن لعبة المماطلة لا تستحق أية مساعدة من الدول الغربية الخمس .

ورغم مخاوفنا وتحفظاتنا استمرت الدول الغربية الخمس في نهجها . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨١ أعلنت عن مبادرتها الجديدة . وقد تضمنت هذه المبادرة ثلاث مراحل . المرحلة الأولى وتستهدف الزام الأطراف المعنية بسلسلة من المبادئ الدستورية لانتخاب جمعية تأسيسية . والمرحلة الثانية تتعلق بترتيبات محددة لوقف اطلاق النار والفريق التابع للأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، والاتفاق بشأن حياد الأمم المتحدة . والمرحلة الثالثة هي الالتزام العام من جانب جميع الأطراف بتاريخ بدء تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ سافر ممثلو الدول الخمس الى نيجيريا في بداية رحلة لدول خط المواجهة وجنوب افريقيا لتقديم المبادئ التوجيهية لفريق الاتصال . وهذه المقترحات قد فسرت على نطاق واسع على أنها تستهدف تقليل تأثير " سوابو " مهما كانت قوتها من الناحية الانتخابية . وورد في أحد المبادئ الأساسية ان

" الدستور المقبل لناميبيا المستقلة يجب ان توافق عليه الجمعية التأسيسية بأغلبية الثلثين " .

وأعلن مبدأ آخر بأن التمثيل العادل للجماعات السياسية المختلفة سوف يتحقق عن طريق نظام انتخابي مناسب .

هذه المبادرة الجديدة تمثل ابتعادا عن سلسلة الاحداث المتوخاة في خطة الأمم المتحدة . ان خطة الأمم المتحدة تشير بأن دستور ناميبيا سوف يوضع من جانب جمعية تأسيسية تنتخب باشراف الأمم المتحدة ومراقبتها . بيد أنه بمقتضى هذا المقترح الجديد فان جنوب افريقيا قد أعطيت في الواقع حق نقض فعّال على اطار مبادئ دستور ناميبيا المستقلة . الا انه من واقع التزام افريقيا بمتابعة التسوية التفاوضية فان سوابو ، تؤيدها الدول الافريقية المستقلة قررت أن تستجيب بايجابية الى مقترحات مجموعة الاتصال .

وقد عقد اجتماع لسوابو ودول خط المواجهة مع نيجيريا وكينيا في دار السلام في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، وأعد ردا تفصيليا يقوم على أساس مقترحات مجموعة الاتصال . وكان هدفنا هو تسهيل التوصل السريع الى اتفاق . ولهذا فاننا لم نرفض أية مقترحات خلافية مثل غالبية الثلثين

وضمانات الملكية وحقوق الأقلية وغيرها . الا أن الدول الغربية الخمس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر نشرت مقترحاتها المنقحة وقدمت ما وصفته " سوابو " بأنه نظام فريد غير ديمقراطي للانتخابات يقوم على أساس صوتين للشخص الواحد . وفي المذكرة التفسيرية لهذا الاجراء الانتخابي اقترح أن يدلي كل ناخب بصوتين أحدهما يحسب على مستوى الدائرة الانتخابية الوطنية الوحدة والآخر على أساس الدائرة الانتخابية المحلية للناخب . والذين يعرفون ديموغرافية ناميبيا اقتنعوا بأن هذا الاقتراح يستهدف تقليل التأثير الانتخابي لسوابو ومضاعفة القوة الانتخابية للجالية البيضاء والعناصر القبلية الداخلية .

ان دول خط المواجهة ونيجيريا وسوابو قد رفضت بشدة هذه المقترحات الانتخابية خلال اجتماعها في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ وطالبت بعملية انتخابية واضحة بسيطة ، الا ان مجموعة الاتصال ، بدلا من أن تأخذ هذه التحفظات مأخذ الجد ، أوفدت وفدا الى أنغولا في أوائل نيسان/ابريل ليقترح انه بدلا من ان يكون هناك صوتين للشخص الواحد ينبغي أن يكون هناك صوت واحد للشخص الواحد على أن يحسب هذا الصوت مرتين . الا أن سوابو ردت بتحليل تفصيلي أوضحت فيه ان العملية الانتخابية المقترحة تستهدف حرمانها من غالبية ثلثي المقاعد في الجمعية التأسيسية وتمكين بريتوريا من اعاقة عملية استقلال ناميبيا وبدء مناقشة لا نهاية لها بشأن دستور الجمعية التأسيسية . وقد شرحت سوابو ان العملية الانتخابية كانت ترمي الى :

" ضمان التمثيل المضمون للأقليات البيضاء من ناحية ومن ناحية أخرى اختيار معايير مزدوجة انتخابية تستهدف منح بريتوريا فرصة لاستخدام العوامل القبلية أو الاثنية ضد سوابو " .

ومضت سوابو في بيانها تقول

" ان الخبرة المكتسبة من الأشهر الستة الماضية أوضحت أن النهج المرحلي للمفاوضات يستخدم لارغام سوابو خطوة اثر خطوة على تقديم تنازلات لا يمكن عكسها أحيانا في حين أن جنوب افريقيا لا تقدم أية تنازلات من الناحية العملية " .

ومن الجدير بالذكر انه عندما قدمت الدول الغربية الخمس مقترحاتها الدستورية الأصلية اقترحت نظاما انتخابيا يقوم على ثلاثة خيارات هي الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد والتمثيل النسبي أو نظام خليط من هذا وذاك . وقبلت سوابو اثنين من هذه النظم الا وهي التمثيل النسبي

أو الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد . الا أن دول الغرب الخمس قد أصرت على عملية انتخابية معقّدة تجمع بين أكثر من نظام وحبذتها كذلك جنوب افريقيا .

هذه اذن كانت هي الخلفية الخاصة باجتماع وزراء خارجية دول خط المواجهة في دار السلام بتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٨٢ الذي أيد رفض سوابو لهذا النظام المعقّد للتصويت واتفق على ضرورة مناقشة جميع المسائل الهامة معا على نحو شامل بغية حلها باعتبارها كلا لا يتجزأ . " مثل هذه المفاوضات ينبغي أن تجرى على غرار مؤتمر جنيف برعاية الأمم المتحدة " ، كما اقترحنا ، " ولكن السبل الأخرى لتحقيق هذا الهدف غير مستبعدة " . ان هذا الموقف الراسخ قد نجم عنه ان تخلت مجموعة الاتصال عن مقترحاتها الانتخابية واقترحت ارجاء الموضوع . ولكن سرعان ما برزت عقبات جديدة .

ان وزراء خارجية الدول الخمس اجتمعوا في لكسمبرغ في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٢ بعد أيام قليلة من اجتماع مطول في باريس للمديرين الافريقيين لمجموعة الاتصال . وقد افترض على نطاق واسع انه في هذه الاجتماعات الهامة فان الاتفاق قد تم التوصل اليه بشأن " موجز النقاط " التي سوف تعرضها مجموعة الاتصال على جميع الأطراف . ان ممثلي الدول الخمس قد قاموا بزيارة افريقيا من ٧ الى ١٢ حزيران/يونيه لعرض هذه النقاط على هذه الأطراف . ومعظم هذه النقاط تتعلق بالبنود التي تحتاج الى حل ألا وهي وقف اطلاق النار وحياد الأمم المتحدة والفريق التابع للأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وقد كونت هذه النقاط وحدها أساسا لمحادثات القرب .

ان هذه المحادثات قد بدأتها مجموعة الاتصال استجابة لقرار دول خط المواجهة وسوابو في ٤ أيار/مايو ١٩٨٢ برفض النهج المرحلي للمفاوضات ، وكذلك لأنه وفقا لما اطلعه مكتب وزير الخارجية البريطاني فان " الدول الخمس قد شجعتها العلامات التي تنم عن مرونة أكبر من جانب المسؤولين في جنوب افريقيا " . ومن ثم كان هناك انطباع بأنه يمكن التوصل الى اتفاق على وجه السرعة بشأن اختيار النظام الانتخابي ووزع الفريق التابع للأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ومسألة حياد الأمم المتحدة . وقد زعم بأن جنوب افريقيا لن تثير المزيد من العقبات . وبالتالي فقد استجابت دول خط المواجهة وسوابو على نحو ايجابي في اجتماع القمة الذي انعقد في دار السلام

في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ووافقت على الاشتراك في محادثات القرب . وقد عقدت الجلسات خلال معظم شهر تموز/يوليه ١٩٨٢ هنا في نيويورك .

ومنذ بداية محادثات القرب كان هناك تفاهم متين بين مجموعة الاتصال ودول خط المواجهة وسوابو ونيجيريا على ان هذه النقاط لا ينبغي النظر اليها خارج اطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ومن ثم ، في الواقع ، لم يكن هناك شيء جديد بوجه خاص في موضوع المفاوضات .

لقد أفهمنا أن جنوب افريقيا كانت تود أن تطمئن على أن سوابو ، عندما ستبدأ الانتخابات ، لن تكون في وضع الافضلية اذا ما قورنت بالعناصر الأخرى داخل ناميبيا . ولهذا الغرض ، أصرت جنوب افريقيا - كما قيل لنا - أنه ابتداء من الوقت الذى اتخذ فيه مجلس الأمن قرار الشروع في تنفيذ الخطة ، يجب على الأمم المتحدة وعلى جميع الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تحجم عن تقديم أية مساعدة لسوابو ، وأن تحجم هذه المحافل أيضا في أنشطتها عن اظهار تأييدها لسوابو . ولكي لا تترك سوابو بابا لم تطرقه ، فانها ذهبت الى حد تقديم تنازلات بعيدة المدى .

وبهذه الروح ، تم تقديم حلول توفيقية أيضا فيما يتصل بتكوين ونشر فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وكذلك بالسوقيات الخاصة بوقف اطلاق النار . وقد أكدت لنا الدول الغربية الخمس ، عند تقدم المفاوضات ، أنها حصلت على موافقة جنوب افريقيا بشأن الحلول التوفيقية . ومن ثم ، فانه كان من الممكن ، في نهاية المفاوضات ، أن نرى التنفيذ السريع لخطة الأمم المتحدة . وهذا يفسر الحماس الذى تولد آنئذ لدى المجتمع الدولي .

ومنذ ذلك الحين ، انتظر العالم على أحر من الجمر لكي يرى عقد اجتماع مجلس الأمن وتوجه فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال الى ناميبيا . ولكن بدلا من ذلك ، وجد العالم نفسه أمام مشكلة مختلفة تماما ، ليس لها أى علاقة على الاطلاق بمشكلة ناميبيا . لأن المجتمع الدولي الآن يدرك أن أحد أعضاء الدول الغربية الخمس يصر على جعل استقلال ناميبيا رهنا بوجود القوات الكوبية في أنغولا . ولا يعتبر هذا الاصرار على هذا الربط خرقا للنية الحسنة مع سوابو وجميع أولئك الذين ساعدوا في تحقيق الحلول التوفيقية التي قدمتها سوابو فحسب ، ولكنه يعتبر كذلك تحديا للقانون الدولي وقيمه . لأنه فضلا عن حقوق الشعب الناميبي ، ان الربط محاولة للتدخل في حقوق أنغولا السيادية ، وارهاب أصدقائها وتقويض متطلباتها الأمنية .

ان فكرة الربط ، كغيرها من المسائل العديدة غير ذات الصلة ، قد برزت بعد اجتماع وزراء خارجية الدول الخمس في أيار/مايو ١٩٨٢ ، تحت عنوان ما يطلق عليه المسائل الاقليمية الاخرى . ولكن منذ البداية ، فان هذه المسائل غير ذات الصلة لم ترفضها على الفور سوابو وجمهورية أنغولا الشعبية فحسب بل رفضتها أيضا دول خط المواجهة . ومنذ ذلك الحين ، فان منظمة الوحدة

الافريقية وقمة عدم الانحياز والجمعية العامة للأمم المتحدة قد رفضتها وأدانتها . وفي الواقع ، ان أعضاء مجموعة الاتصال ذاتهم ، فيما عدا الولايات المتحدة الامريكية ، أوضحوا أنهم لا يعتقدون أن انسحاب القوات الكوبية يمكن أن يكون شرطا مسبقا للتسوية الناميبية . وقد قدم وزير خارجية فرنسا بيانا بليغا في هذا الشأن عندما تكلم في المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا في باريس ، وقد اتخذ سفير فرنسا موقفا مماثلا عندما تكلم في المجلس هذا الصباح . ومجمل القول أن هذه هي المسألة المقحمة التي غيرت الآن مجرى المفاوضات تغييرا أساسيا والتي هي مسؤولة عن الجمود الكامل الذي نواجهه .

اذا كان للخلفية التي أسهبت في عرضها - ملحمة التاريخ الملتوى للسعي وراء تسوية سلمية - أية فائدة تذكر ، فانني على ما أعتقد ، أؤكد بها أن شعب ناميبيا ، عن طريقه ممثله ، سوابو ، لم يترك بابا لم يطرقه وأظهر أنه ما من مطلب جدي للمرونة والصبر يتجاوز قدرته على التحمل . لقد أوضح أيضا أنه لا يفضل اللجوء الى الكفاح المسلح ، بما يصحبه من تدمير ، اذا ما أمكن تحقيق استقلاله عن طريق الوسائل السلمية . ومن ثم ؛ فان الشعب الناميبي ، تحت قيادة سوابو ، قد قدم كل تنازل يمكن لبشر أن يقدموه للتوصل الى بديل سلمي . لقد وافق على تحديد مسبق لنظامه الدستوري ؛ وقد قبل بعدد من المطالب التي سترد في مبادئه الدستورية . وهذا ، في الواقع ، تحديد من قبل أطراف خارجية لنظامه الاجتماعي الاقتصادي . لقد حاول أن يصدق نظام الفصل العنصري . ان جنوب افريقيا طلبت أن يسود ما يطلق عليه الاتئمان والثقة . وعلى الرغم من أن المطلب كان مدعاة للسخرية ، فان سوابو وافقت على اجتماع ما قبل التنفيذ . وطلبت جنوب افريقيا ضمانات بشأن عدد من المسائل . وقد قبلت سوابو بهذه المطالب . وقد سوفت جنوب افريقيا بشأن النظام الانتخابي وكانت سوابو على استعداد لاتاحة الوقت أمام جنوب افريقيا لتتخذ قرارها النهائي .

ولذلك ، ينبغي أن يكون من الجلي أنه اذا لم يمكن تحقيق تسوية سلمية لمسألة ناميبيا ، فان عبء المسؤولية ليس له أية علاقة بسوابو . ان المسؤولية يجب أن تقع فقط على شخص آخر . ومن الواضح الجلي أيضا أنه ليس هناك على الاطلاق مسألة شرعية يمكن أن تعزى الى الاخفاق في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وغني عن القول أن نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا هو المسؤول الأول عن الحالة الاستعمارية في ناميبيا . ان سياسات جنوب افريقيا ، المعروفة تماما التي أدانها المجتمع الدولي ، هي بطبيعتها استعمارية وعدوانية وعنصرية تتنافى تماما مع مثل وقيم ومبادئ هذه المنظمة . واذا لم يتخذ المجتمع الدولي اجراء جديا ضد مثل هذا النظام ، وأسوأ من ذلك ، اذا قدم بعض أعضاء هذه المنظمة له أى نوع من العزاء ، فانه من غير المتوقع أن يبذل هذا النظام جهودا لانهاء الاستعمار في ناميبيا ولتعزيز أى مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة .

ان تاريخ المفاوضات يعتبر ، في بعض النواحي ، ادانة لواضعي الخطة الخاصة باستقلال ناميبيا . وليس بوسعنا الا أن نلاحظ أنه بينما كنا نتوقع من مجموعة الاتصال أن تبدى شعورا بالالتزام والعجالة ، فانه كان من الضرورى أن نذكرها دوما أنها هي واضعة الخطة ، وأنها هي صاحبة المبادرة التي أعطت الزخم لتسوية تفاوضية . واذا لزم علينا اليوم أن نعيد هذا التذكير فليست هذه المرة هي ، بأية حال ، المرة الأولى التي نفعل فيها ذلك . ولكن الاستجابة التي كنا نتلقاها دوما من الدول الغربية الخمس كانت عبارة عن نداء بتوخي المرونة ، ونداء بتوخي الصبر ونداء بتوخي الواقعية . وبالفعل ، عندما اضطر هذا المجلس للاجتماع في عام ١٩٨١ ، في ظروف مشابهة ، فان هذا هو استجابة الدول الغربية الخمس لمناشدتنا .

لو كان لهذا المجلس أن يسهم اسهاما هاما ووثيقا في تحطيم الجمود الحالي ، فمن الأهمية بمكان أن نأخذ في الاعتبار الحقائق التاريخية . ومن الأهمية بمكان أن نفصل الحقيقة عن الخيال . ولذلك أود مرة أخرى أن أستعرض الحقائق بايجاز .

أولا ، منذ اعتماد خطة الأمم المتحدة ، بذلت الدول الافريقية قصارى جهدها من أجل تسهيل تنفيذها . ثانيا ، في سياق عملية المفاوضات ، لم تفتقر الدول الافريقية ، تأييدا منها لسوابو ، الى المرونة والتوفيق . ثالثا ، نتيجة لهذا النهج المسؤول والناضج الذى اعتمدته سوابو ، وأيدتها فيه الدول الافريقية عن طريق دول خط المواجهة ونيجيريا ، فان الذرائع التي تمسك بها نظام جنوب افريقيا من أجل التسويف قد استنفدت . رابعا ، بعد استنفاد هذه الذرائع ، ان اقحام قضية لا علاقة لها على الاطلاق ، قد أعطت هذا النظام عذرا جديدا تماما لتحدى المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد ، من المهم بمكان أن نؤكد أنه عندما كانت تقوم دول الغرب الخمس باعداد مقترحاتها من أجل التسوية ، والتي انبثقت أخيرا في شكل خطة الأمم المتحدة ، فان هذا الاعداد قد تم في مشاورات مكثفة مع حكومة جنوب افريقيا . ولم يحدث أن ثار موضوع الوجود الكوبي في أنغولا في أية مرحلة من مراحل المفاوضات . وعلى أية حال ، في جميع المناسبات عندما كانت دول الغرب الخمس تجرى المشاورات معنا قبيل اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لم تثر على الاطلاق موضوع الوجود الكوبي في أنغولا . ولكن السجلات تدل على أن القرار ٤٣٥ قد اعتمد في ١٩٧٨ وأن القوات الكوبية ظلت في أنغولا منذ نهاية ١٩٧٥ . ومن الأمور ذات المغزى أن نلحظ أيضا أنه على مدى ثلاث سنوات اثر اعتماد مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ ، وفي الواقع حتى في محادثات جنيف التي جرت قبل التنفيذ ، لم يثر نظام جنوب افريقيا قط مسألة الوجود الكوبي في أنغولا . ويتساءل المرء اذن اذا كانت قضية القوات الكوبية في أنغولا لها مثل هذه الحيوية بالنسبة لنظام جنوب افريقيا ، فلماذا لم تثرها طوال هذه الأعوام الخمسة ؟

لقد أوضحت افريقيا وحركة عدم الانحياز بجلاء تام أن مسألة الوجود الكوبي هي مسألة زائفة . انها مسألة لا أخلاقية أن نجعل استقلال ناميبيا رهينة لموضوع يقع بالكامل في نطاق الحق السيادى لدولة افريقية مستقلة . ونحن لا نزال على اقتناع بأن الاصرار على تلك الصلة ليس عقيما فحسب ، بل يتنافى مع الجهود الجماعية للمجتمع العالمي ، بما في ذلك دول الغرب الخمس ، في محاولتها لضمان تنفيذ خطة الأمم المتحدة .

ليس صحيحا أن ندعي أن جنوب افريقيا كانت بناءة وتعاونية في جهودها من أجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . وحتى في يومنا هذا لا تقبل جنوب افريقيا الاعتراف أن احتلالها للاقليم غير شرعي . ويتضح من البيانات التي أدلى بها زعماء الفصل العنصرى ، أنهم لا يهتمون بانتخابات حرة حقيقية . والا فكيف يستطيع المرء أن يفسر تلك المعارضة لامكانية فوز سوابو في الانتخابات ؟

ثمة عنصر آخر أجد نفسي مضطرا لاثارته في خطابي في ضوء الأحداث التي جرت في الأيام القليلة الماضية . تواجه جنوب افريقيا مقاومة متزايدة لسياساتها الخاصة بالفصل العنصرى داخل

ذلك البلد . وان ما تبديه من غطرسة القوة هو في الواقع تعبير عن حساسيتها وتأثرها بقوات المقاومة من داخل جنوب افريقيا . وتمثل هذه القوات مدّا لا يقاوم للتاريخ لا يمكن أن يوقف . والتحدث عن الاحلاف غير العدوانية في هذا السياق ليس الا مجرد خرافة لأنه كما قال رئيس في خطابة أمام الجمعية العامة في ١٩٧٠ " :

" كيف يمكن أن يكون هناك حلف غير عدواني مع العدوان ذاته " .

ان التهديد الفعلي ضد نظام جنوب افريقيا لا يأتي من خارج جنوب افريقيا . وتعرف سلطات بريتوريا ذلك تمام المعرفة . ومن المسلم به أن جنوب افريقيا تمتلك أقوى الترسانات العسكرية في قارتنا . ما من دولة من دول المواجهة ، ولا دول المواجهة مجتمعة ، ولا جميع الدول المستقلة في الجنوب الافريقي في الوقت الراهن تشكل خطرا عسكريا على جنوب افريقيا . وعلى أية حال ، فان النضال من أجل الحرية في جنوب افريقيا سوف ينتصر فيه شعب جنوب افريقيا نفسه . وفي هذا المقام، تواجه جنوب افريقيا حاليا معارضة متزايدة لسياساتها الخاصة بالفصل العنصري داخل هذا البلد . وفي الواقع ، يمر نظام الفصل العنصري بمشكلة أمن ناجمة عن سياساته التكتيكية البالية التي جعلت ما يعتبره نظاما لا يمكن قهره عرضة للخطر الآن .

ومن دروب الخيال اذن أن يدعي نظام الفصل العنصري أن أعماله الاجرامية العدوانية وزعزعة استقرار أنغولا ، وبوتسوانا ، وموزامبيق ، وزامبيا ، وزمبابوى ، وليسوتو ، وسيشيل هي نتيجة لتهديد من الخارج . اذا لم تكن تلك المأساة الناتجة عن أعمال العدوان وما تسببه من خسائر ومعاناة لآلاف الأبرياء ، بالاضافة الى ما تسببه من فوضى ودمار ، لكان على المرء أن يضحك من ادعاءات جنوب افريقيا الزائفة . كيف يمكن للانسان أن يصدق أن دولة صغيرة ومسالمة مثل ليسوتو تشكل خطرا على جنوب افريقيا بحيث تدفعها الى تلك الابادة التي فرضتها عليها في كانون الأول/ديسمبر الماضي كيف يمكن لانسان أن يؤكد أن جزر سيشيل ، التي كانت ضحية لغزو مرتزقة جنوب افريقيا ، تشكل تهديدا لأمن جنوب افريقيا .

ان الغطرسة ولهجة التهديد التي تعرضنا لها في هذا المجلس من جانب ممثل جنوب افريقيا لا تغير بأى حال من الحقيقة الأساسية ألا وهي عدم شرعية جنوب افريقيا في المنطقة ــ وقد تجلى

عدم الشرعية هذا في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٢ في قصف مابوتو من جانب القوات الجوية لجنوب افريقيا . ولكن تاريخ العالم يزخر بمصير المستبدين . وتخدع سلطات جنوب افريقيا نفسها اذا ما اعتقدت أنها يمكن أن تواجه مصيرا أفضل .

لقد جئنا الى هذا المجلس لأننا نشعر بقلق بالغ ازاء الجمود الراهن في مسألة ناميبيا . ومما يبعث على حزننا بوجه خاص أن ما بدا على أنه فرصة سانحة لوضع حد لاراقة الدماء في ذلك الاقليم الدولي من خلال عملية المفاوضات ، يفلت بسرعة من بين أيدينا . اننا ننتظر من هذا المجلس مجرد التزام ثابت تنفيذ خطة الأمم المتحدة — تلك الخطة التي اعتمدها المجلس ، بحكمته ، منذ خمسة أعوام مضت .

ان وزير خارجية زامبيا زميلي ، وأخي وصديقي البروفيسير لاميل غوما ، قد قال في هذا المجلس منذ أيام قليلة ، اننا لم نأت الى هنا للسعي وراء مواجهة مع أي شخص كان . ولكننا ننتظر من المجلس أن يتصدى لذلك التحدي ويتغلب عليه وهو التحدي الذي يفرضه نظام الفصل العنصري على المجتمع الدولي . لأن استمرار اعاقة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو تحد لهذا المجلس .

ليست مصداقية هذا المجلس فحسب هي التي تتعرض للخطر وليست مجرد معاناة شعب ناميبيا كذلك ، ولكنه سلم وأمن منطقة الجنوب الافريقي بأسرها . وكما يلاحظ الأمين العام عن حق في تقريره :

"ان تسوية مسألة ناميبيا لها أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل السلم والازدهار في المنطقة بأسرها ." (S/15776 ، ص ٤)

وفي هذا السياق ، أود أن أسجل تقدير حكومتي للجهود التي يبذلها الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، من أجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . اننا نستمر الالهام من التزامه ونتأثر كثيرا بتقريره الموضوعي والسلس الذي قدم لهذا المجلس ، والوارد في الوثيقة S/15776 . وبينما يكثف المجتمع الدولي جهوده من أجل استقلال ناميبيا ، فانه بما يبعث على الطمأنينة أن نلاحظ ذلك الالتزام القاطع والراسخ من قبل الأمين العام تجاه هذا الهدف .

وتشارك حكومتي تماما ، وتؤيد في الواقع ملاحظة الأمين العام عندما يؤكد في تقريره :

" انني أعتبر مشكلة ناميبيا مسؤولية خاصة بين الأمم المتحدة وشعب ناميبيا . "

(S/15776 ، فقرة ٢٠)

وفي الواقع ، ان أقل ما يمكن أن يفعله هذا المجلس هو أن يعزز دوره بتقديم كل عون ممكن فـــي جهوده نحو تنفيذ خطة الأمم المتحدة .

لن يكتمل بياني ما لم أقدم تحية لسوابو تستحقها حقا . فينبغي ألا يغيب عنا أنه لولا النضال المسلح الذى يخوضه شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ، لما وجدت الظروف لبذل محاولات من أجل تسوية سلمية تفاوضية . ان سوابو تستحق كل ثناء بسبب الحنكة السياسية التي أبدتها طوال تلك المفاوضات والصبر الذى أظهرته ، وبسبب أكبر قدر ممكن من المرونة والتوفيق كانت على استعداد لابدائه من أجل التسوية السلمية ولصالح شعب ناميبيا . ان الأمم المتحدة بوجه خاص ، التي تضطلع بمسؤولية تحرير ناميبيا من جنوب افريقيا ، مدينة لسوابو .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والى السيد الوزير .

المتكلم التالي هو ممثل اثيوبيا وأدعوه الى شغل المكان المخصص له على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد ابراهيم (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أن أراكم ترأسون هذه المناقشة الهامة بشأن ناميبيا لأنكم ، سيدى ابن بارز من أبناء افريقيا يؤهله كفاح بلده من أجل الاستقلال عن الحكم العنصرى لمناصرة قضية الشعب الناميبي من أجل الحرية والاستقلال . اننا على ثقة من أنه تحت رئاستكم سوف يتمكن المجلس ، ليس فقط من الاستجابة الى آمال الناميبيين في الحرية والكرامة الانسانية بل من اتخاذ خطوات هادفة لانهاء تعنت نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

ان اثيوبيا عن طريق عضويتها في عصبة الأمم التي زالت ، ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، كان لها ارتباط طويل ووثيق بمسألة ناميبيا . لذلك يشترك وفدى في هذه المناقشة لكي يؤكد الأهمية القصوى التي يوليها لاستقلال ناميبيا المبكر ، وفي الوقت نفسه للوفاء بالمسؤولية الملقاة على بلدى في أن تمثل ، مع ثلاثين دولة أخرى غير منحازة بلدان عدم الانحياز في هذه المناقشة .

لقد ناصرت منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز منذ نشأتهما قضية شعب ناميبيا . كذلك أسهمت الأمم المتحدة التي تقع عليها المسؤولية القانونية عن هذا الاقليم ، بقدر كبير في اعادة

تأكيد حق الشعب الناميبي غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال وكذلك في الاعتراف العالمي بهذا الحق . ان الدور الذى تضطلع به في هذا الصدد الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة ، على حد سواء لا يمكن أن نبخسه قدره . كذلك فان المنظمات أخرى حكومية دولية وغير حكومية ، وضعت هذه القضية في مقدمة شواغلها . ولا يكاد يمر اسبوع الآن دون أن يصدر بيان رسمي من جانب الحكومات ، سواء بصورة فردية أو ثنائية أو جماعية يعيد تأكيد تأييدها وتضامنها مع النضال التحررى الذى يشنه شعب ناميبيا البطل تحت القيادة الواعية الشجاعة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

جميع تلك الأنشطة والاعلانات من جانب الحكومات والمنظمات هي بطبيعة الحال مصدر ارتياح وتشجيع لكل الذين يقفون الى جانب شعب ناميبيا المقهور . ولا خلاف ان النتيجة المباشرة لهذه الجهود هي أن مسألة ناميبيا ظلت في مقدمة البنود على جدول أعمال المنظمات الدولية . ونتيجة لذلك فان الشعوب في العالم كله بما في ذلك البلدان الغربية ازدادت ادراكا لقضية الشعب الناميبي وتعاطفا معه . وبالاضافة الى ذلك ، فان المساعدة المادية والمالية التي يقدمها المجتمع الدولي مكنت سوابو من مواصلة نضالها المسلح منذ ١٩٦٦ . كما أن جنوب افريقيا أصبحت معزولة بوجه عام عن أسرة الأمم ولم يعد لديها أى اتصال في الوقت الحاضر بالاغلبية العظمى للدول .

ومع ذلك فان النظام العنصرى لجنوب افريقيا لا يزال باقيا بل انه ينتعش حقا ، ولا يزال شعب ناميبيا يعاني تحت حكم النظام العنصرى الذى يقوم على القهر والاستغلال . وعن طريق انتخابات زائفة ومؤسسات لا تمثل الشعب ، وفوق كل ذلك ، عن طريق اصدار قوانين ومراسيم عنصرية ، يواصل نظام الفصل العنصرى محاولاته لادامة احتلاله لناميبيا واضفاء الشرعية على هذا الاحتلال . وبالتعاون مع الاحتكارات الامبريالية وبالتحدى الصريح للمرسوم رقم ١ الذى أصدره مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والعديد من القرارات الأخرى ، تستغل بريتوريا الموارد البشرية والطبيعية لناميبيا بجشع شديد . وعلى حين يواصل النظام العنصرى ومعاونوه ، عن طريق هذه الأنشطة الاستغلالية والاستنزافية ، جني أطيب الثمرات والفوائد ، فان الجيل الحاضر من الناميبيين يحرم

من عائد مجز لعمله ، كما تحرم الأجيال المقبلة من فوائد تراثها الطبيعي وبالاضافة الى ذلك ينكر على الناميبيين داخل اقليمهم وخارجه ، حريتهم السياسية ، ويحرمون حتى من الحقوق الأساسية في الحياة . لقد أصبحت أعمال العدوان ضد أنغولا والدول الافريقية الاخرى في المنطقة متكررة ، وبهذا فانها تزج بالجنوب الافريقي كله في خضم من الاضطراب . ان سياسة الاحتلال غير الشرعي امتدت من ناميبيا لتشمل أراضي جمهورية أنغولا الشعبية .

ان احتلال بريتوريا لاقليم ناميبيا طوال هذه الفترة دون عقاب وفي تحد صارخ لارادة المجتمع الدولي وفي تعارض صريح لقواعد القانون الدولي ، أمر يجب أن يدهشنا للوهلة الأولى ، ولكن بالنسبة لنا في افريقيا ، فان السبب في هذه الحالة التي تبدو غريبة واضح جلي . وفي كلمتين واضحتين وبسيطتين فان هذا السبب هو التعاون الغربي .

ففي خلال العقود الماضية تمتعت بريتوريا بتعاون وثيق مع البلدان الغربية . لقد أقام الغرب لنفسه مصالح كبيرة في اقتصاد جنوب افريقيا عن طريق الاستثمار المباشر وتقديم القروض والائتمانات . لقد سمح للتجارة بين الغرب وجنوب افريقيا أن تنتعش في حين توضع التكنولوجيا الغربية بالكامل تحت تصرف بريتوريا . وبالاضافة الى ذلك تعتبر جنوب افريقيا بالنسبة للغرب ليس فقط شريكا تجاريا نشطا فحسب وانما أيضا حليفا عسكريا وسياسيا بل وربما القاعدة الأخيرة للحضارة الغربية " على القارة الافريقية . ونتيجة لذلك ينبغي ألا يكون من العسير أن ندرك أين ينصب تعاطف كثير من دول الغرب رغم ادانتها الكلامية لنظام الفصل العنصري . ان امتلاك جنوب افريقيا لاقتصاد صناعي قوي ولجهاز عسكري متين تتوفر له القدرة التقليدية بل وربما النووية ، التي لا يمكن أن يتوفر مثلها في أي مكان آخر من افريقيا لا يمكن ألا أن يرجع الى التعاون الطويل والمستمر مع الغرب . وبسبب هذه العلاقة الوثيقة بين الغرب وبريتوريا ــ وليس على الرغم من هذه العلاقة ــ فان سوابو وافريقيا وفي واقع الامر كل العالم قبل في سنة ١٩٧٨ مبادرة جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية لكي تقود ناميبيا بشجاعة صوب الاستقلال عن طريق انتخابات حرة وعادلة تحت رقابة واشراف الأمم المتحدة .

ومنذ ذلك الوقت ، فان جميع الشعوب المحبة للحرية والسلام في كل مكان عملت من اجل تنفيذ كامل وسريع للخطة التي نجمت عن تلك المبادرة ، في حين ان نظام جنوب افريقيا لم يترك بابا دون أن يطرقه من اجل احباط هذا الجهد الحميد في كل مرحلة وكل منعطف . والواقع ان جميع عناصر الخطة كانت ، في مرحلة أو اخرى ، تثار كموضوعات شائكة في طريق المفاوضات من قبل بريتوريا بنية مبيتة لتأخير تنفيذ الخطة . وفي الوقت الذى اتضحت فيه جميع العناصر وتم الاتفاق عليها ، فان بريتوريا ، انطلاقا من سياستها القائمة على التعنت والتسويف ، تصرّ الان على ان تقحم في بحث الخطة قضايا جديدة وخارجية تماما لا علاقة لها بمسألة الاستقلال .

وحيث اننا جميعا نعلم تماما ان النظام العنصرى لم يكن مستعدا للتخلي عن قبضته على ناميبيا او راغبا في ذلك ، فان تكتيكاته التسويفية لا تدهشنا . ومع ذلك ، فان ما يدهشنا هو الافتقار الى الالتزام والارادة السياسية لدى البلدان الغربية الخمسة اعضاء فريق الاتصال التي اتخذت مبادرة وضع الخطة ، والتي كنا نتوقع أن يؤدى نفوذها السياسي والاقتصادى الى تنفيذ تلك الخطة .

ان الدول الخمس لم تخفق فقط في الضغط على جنوب افريقيا لتتعاون مع الامم المتحدة ، وانما هي في الواقع ، وللاسف ، تتعاون مع بريتوريا في محاولتها لتقويض وتعديل خطة الامم المتحدة . وفي هذا الصدد ، لا يسعنا الا ان نذكّر بما قاله أحد اعضاء فريق الاتصال عند عرض اقتراح التسوية متحدثا باسم الدول الخمس اثناء الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، حيث ذكر ما يلي :

ويجب أن نأخذ في الاعتبار هذا الاقتراح على اساس انه موازنة لكافة العناصر وانه لا يجب ان نزيد الشروط الجديدة ، وذلك حتى لا نضرّ بأهمية ايجاد حل سلمي شامل " .

(A/S-9/PV.5 ، الصفحة ٤٢)

ان المدى الذى اخفقت فيه الدول الخمس في الحفاظ على كلمتها منذ ذلك الحين هو امر مسجل . وكما نعرف جميعا فان الولايات المتحدة ، حتى يومنا هذا ، تحاول جاهدة أن تجعل تنفيذ الخطة مشروطا بتحقيق بعض اهدافها الاستراتيجية في الجنوب الافريقي ، وبصفة خاصة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ومرة اخرى لا يسعنا الا أن نبين تناقض موقف الولايات المتحدة في الوقت الراهن مع موقف ممثلها في المناقشة التي جرت خلال الدورة الاستثنائية التاسعة . فقد قال ما يلي :

" وعلى عكس رودیسیا ، فان ناميبيا تقع تحت المسؤولية المباشرة للامم المتحدة ، ونجد لزاما علينا ان نعمل على تحقيق استقلال ناميبيا ، وهذه هي مهمتنا الاولى ، ولا يمكن ربط ذلك بأية خلافات أيديولوجية " .

واكرر انه لا يمكن ربط ذلك بأية خلافات ايديولوجية .

" أو أية علاقات خاصة يحاول ان يأمل فيها البعض مع ناميبيا المستقلة " .

(A/S-9/PV.14 ، الصفحة ٦٧) .

عند هذا المنعطف ، لا يسعني الا أن اسجل عميق اسف اثيوبيا ازاء الوضع الحالي وسلوك الدول الغربية الخمس . وبالنسبة لنا ، فان الوجود الشرعي للقوات الكوبية الاممية في انغولا ليس له صلة بتنفيذ الخطة ، ولكن اثارة هذه المسألة ليس الا تدخلا متغطرسا لا مبرر له في الشؤون الداخلية لجمهورية انغولا ، فضلا عن انه يعد انتهاكا لالتزام الدول الخمس الرسمي الذى التزمت به أثناء اعتماد خطة مجلس الامن في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان الرغبة في السلام ، ومرونة سوابو والحنكة السياسية قد سمحت لنا بأن نصل الى هذا المدى فيما يتعلق بالخطة . ولكن ، علينا ان ندرك ان تعنت جنوب افريقيا والافتقار الى الارادة السياسية لدى الدول الغربية الخمس هما اللذان يحولان دون التحرك قدما في تنفيذ هذه الخطة . والواقع انه في هذه المرحلة لا يمكن ان نكون مخطئين اذا خلصنا الى انه لا بريتوريا ولا فريق الاتصال يهتمان بتنفيذ الخطة ، وان عملية التفاوض نفسها ربما تستخدم عمدا من اجل مزيد من تأخير استقلال ناميبيا ذاته .

ما الذى ينبغي ان يفعله المجتمع الدولي في هذه الظروف ؟ انني أسلم بأننا جميعا نعرف ما ينبغي عمله ، انها ارادة أن نفعل ذلك هي التي لا تزال تراوغ البعض منا . وبالنسبة لمنظمتنا فان المسؤولية الاولى في تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا تقع على واضعيها الاصليين ، اى فريق الاتصال المكون من الدول الغربية الخمس . ولكن ، بما أن الدول الخمس قد اخفقت في الاضطلاع بمسؤوليتها ، علينا جميعا ان ندعو الامم المتحدة بأن تتحمل كامل مسؤولياتها القانونية والاخلاقية تجاه شعب ناميبيا . وفضلا عن ذلك ، حيث اننا نعتقد بأن فريق الاتصال لم تعد له جدوى ، وحيث انه توجد حاجة ملحة الى أن تؤكد الامم المتحدة من جديد دورها الرئيسي في الموضوع ، فاننا نحث فريق الاتصال على أن يبحث بجدية حل نفسها ، كما هو مرغوب فيه ، وأن تنضم - بدلا من ذلك - الى بقية العالم في السعي لتحقيق الهدف المقدس لاستقلال ناميبيا الحقيقي .

كما اننا ندعو الدول الخمس والبلدان الغربية الاخرى الى ان تزن بعناية مصلحتها في الجنوب الافريقي على المدى القريب والبعيد . ان استقلال ناميبيا يرتبط ارتباطا وثيقا بحرية وكرامة بقية افريقيا ، ومن ثم فاننا ندعو تلك الدول الى مزيد من تقييم علاقاتها مع افريقيا من ناحية ، ومع النظام العنصرى من ناحية اخرى . اننا نحثها ايضا على ان تراجع ضميرها لتجد هل هي قواعد العدالة والشرعية ام منطق المصالح الاقتصادية ، الذى يستحق ان تكون له الاولوية في بحث الحقوق الوطنية لشعب ناميبيا . اننا نجازف بالامل — وربما يخيب هذا الامل — في ان المثل الرفيعة للعدالة وحقوق الانسان التي طالما نادت بها تلك الدول ، سوف ترشدها الى الوقوف بجانب المضطهدين والمطرودين بدلا من وقوفها مع مرتكبي الاضطهاد والاستغلال في الجنوب الافريقي .

ان تلك المسؤولية الاولى والمباشرة عن الحفاظ على السلم والامن الدوليين التي تقع على عاتق مجلس الامن قد اصبحت صيغة مبتذلة ، ولكنها ، وفقا للميثاق ، لاتزال حقيقة واضحة . ان النظام العنصرى في بريتوريا ، باحتلاله المستمر وغير الشرعي لاقليم ناميبيا الدولي ، لا يتحدى فقط سلطة الامم المتحدة ولكنه كذلك يعرض للخطر السلم في افريقيا بوجه عام وفي الجنوب الافريقي بوجه خاص . ان جميع اعمال العدوان وزعزعة الاستقرار المتكررة التي ترتكبها دون استفزاز ضد دول خط المواجهة تخرق السلام في المنطقة بأسرها . والواقع ان النظام العنصرى ، بعدوانه السافر والصارخ ضد جمهورية انغولا الشعبية واحتلاله غير الشرعي للاقليم الجنوبي من تلك الدولة لا يزال يهدد السلم والأمن الدوليين . أليس هذه هي نفس الاعمال التي أشير اليها في المادة ٣٩ من الفصل السابع من الميثاق ، والتي ينبغي ان تشكل اساسا لتدابير ملزمة يتخذها مجلس الامن ؟ نعم انها هي .

لذلك ، فان اثيوبيا تعتقد انه يتحتم على مجلس الامن أن يبحث اتخاذ تدابير ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق على وجه السرعة ، لأن الابطاء قد يجعل الوقت متأخرا جدا بالنسبة لكثير من الناميبيين . ان أولئك الذين يخفقون في الامتثال للقانون ينبغي أن يعانوا من عقابه . ويجب على المجلس ان يتصرف بسرعة وبطريقة حاسمة . واذا اخفق في التصرف في قضية ناميبيا الواضحة — وهي اقليم معترف عالميا بسلطة الامم المتحدة الشرعية ومسؤوليتها عنه — فان القليلين هم الذين سوف يتوقعون منه ان يضطلع بمسؤولياته بموجب الميثاق في مواقف اخرى . حيث نجد ان العناصر المكونة لها أقل وضوحا واكثر اثارة للجدل . واذا كان المجلس بتصرفه ، أو بالأحرى عدم تصرفه ، سوف يتخلى عن

تصرفه ، سوف يتخلى عن مسؤولياته ، فانها ليست سلطته فقط هي التي سوف تتلاشى ، وانما ايضا سبب وجوده أيضا سوف يكون موضع شك . ان استقلال ناميبيا هو الاختيار الحقيقي لفعالية مجلس الأمن . ونحن في اثيوبيا نثق ونأمل في أنه لن يخفق في هذا الاختبار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل اثيوبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلمة التالية هي ممثلة ليبريا ، التي ادعوها لتشغل مقعدا على طاولة المجلس ، ولتلقي بيانها .

السيدة جونس (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أودّ أن اعرب عن تقديرى لكم ولاعضاء مجلس الامن لتلك الدعوة التي قدمتموها لوفد بلادى للمشاركة في هذا النقاش البالغ الاهمية بشأن ناميبيا . ان قيادتكم القديرة ، وما عرفتم به من قدرة أبديتموها خلال هذه الدورة الحاسمة التي يعقدها مجلس الامن لبحث مصير ناميبيا ، تتيحان لمنظمتنا وللمجتمع العالمي فرصة لتحقيق انطلاقة في الجمود الراهن في المفاوضات من اجل التوصل الى تسوية سلمية لناميبيا تؤدى الى استقلالها .

ومن خلالكم ــ سيدى الرئيس ــ أود أن أعرب للسيدة كيركباتريك ممثلة الولايات المتحدة الامريكية عن رضا وثناء وفد بلادى للطريقة التي أدارت بها اجتماعات مجلس الامن خلال شهر نيسان/ابريل ، التي كانت فيها مثلا يحتذى .

ان قرار ليبريا بالمشاركة في هذا النقاش لم يكن الدافع اليه مجرد تضامن اعمى ، وانما شعورا بالمسؤولية الجسيمة التي تعود الى ما يقرب من عشرين عاما عندما قامت ليبريا واثيوبيا بعرض قضية ضد جنوب افريقيا على محكمة العدل الدولية من اجل تحرير ناميبيا . اننا نشارك في هذا الاجتماع بشعور من الالتزام الجدى من قبل حكومة ليبريا بأن تدلي باسهامها في تحقيق استقلال ناميبيا ، في اطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، وذلك في اسرع وقت ممكن . وجدير بالذكر ان اجتماع مجلس الامن بشأن مسألة ناميبيا بناء على مبادرة دول عدم الانحياز في هذا الوقت بالذات أمر ملائم للغاية . ان قضية ناميبيا فجرت مشاعر التعاطف تجاه ناميبيا ودول المواجهة والدول الافريقية المجاورة . وان ما تفترضه جنوب افريقيا وحلفاؤها من انه اذا ما تحقق الاستقلال لناميبيا اليوم فان النتيجة ستكون انتشارا للفوضى ، افتراض ليست له سابقة صحيحة أو يمكن تبريرها في نضالات التحرير التي خاضتها الشعوب الافريقية من اجل الاستقلال . ان الدرس الذى ينبغي ان نعيه هو ان فرض كثير من الشروط الخارجية ، والتدخل الى حد كبير ، يؤديان الى انتشار الفوضى . ولكن اذا ما ترك الامر للافريقيين فحسب ، فان الأدلة الدامغة تثبت أن النتائج كانت تتمثل في سلام وهدوء يعقبان الاستقلال .

لقد أدرك المجتمع الدولي ان مثل هذه التكتيكات قد استخدمت من اجل بذر الشكوك في نزاهة شعب ناميبيا . والاسهامات السخية وفعالية برامج بناء الدولة تحمل في طياتها أملا في ان النتائج لن تكون مثلما ذكر البعض . ان برامج التدريب والبحوث الممتازة التي يضطلع بها معهد الامم المتحدة لناميبيا في لوساكا تعتبر ايضا اسهامات طائلة في تحقيق السلم في ناميبيا في أعقاب الاستقلال .

ان وفد بلادى يود أن تظل خطة التسوية من اجل استقلال ناميبيا في اطار الامم المتحدة . ومن ثم ، فانه دون ممارسة ضغط على مجموعة الاتصال ، ودون مجموعة جديدة من الالتزامات من هذه المجموعة بأن تعمل في وئام مع الامين العام للامم المتحدة ، فلا شك ان النتائج سوف تكون قاتلة. لذلك ينبغي اتاحة الفرصة لهذه المجموعة لكي تعيد تخطيط طريقها .

ان الامين العام جدير بثنائنا لأنه أوضح حسن نيته وقدراته على تحقيق الاستقلال لناميبيا اذا لم تصب جهوده بالاحباط والتخريب . ويبدو من الادلة المطروحة علينا ، ان هناك تقدما تم احرازه نحو استقلال ناميبيا ، واننا كنا نسير قدما نحو تحقيق دورنا بالنسبة لاستقلال ناميبيا . عندما برزت شروط لا صلة لها بالموضوع على الطريق . ان المهمة التي تواجهنا جميعا مهمة حرجة ولكنها لا تدفع الى اليأس . ومع مشاعر الاحباط التي تعترى جميع الشعوب المحبة للسلام الآن بشأن مصير ناميبيا ، فاننا نواجه فرصا اكبر من اجل تحقيق الاستقلال لها .

ان وفد ليبريا يؤيد اى عمل يعطي للامين العام ولاية بأن يستمر في دوره بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ويوجه نداء لكل الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأن تقدم له كل التأييد ، دون أن تكون هناك شروط لذلك .

ان الخطوط تبدو اكثر وضوحا كلما يكون السلام في ناميبيا موضع نقاش . فمن جهة هناك دعاة الامبريالية ، ومن جهة اخرى هناك دعاة الانسانية ، وكل من الجانبين يحاول أن يعلم الآخر قيمة ايديولوجيته . وفي ضوء ذلك يصبح اخلاص مجموعة الاتصال موضع شك . ان مصداقية تلك الدول كدول تعمل من اجل السلام والحرية فعلا سوف تذروها الرياح الا اذا ما استعادت سمعتها كأمناء مظالم عينوا أنفسهم نيابة عن الامم المتحدة ، وذلك نظرا لانهم لم يقوموا الا بالحفاظ على الوضع الراهن .

ان عامل التسويف اصبح خطرا على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وفي ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ تقدمت مجموعة الاتصال باقتراح بكل حسن نية من اجل كسر الجمود الذى لا نزال نعيش فيه . ولا شك ان المجموعة كانت سوف تكسب الكثير عند الاضطلاع بهذه المبادرة . ومن الملحوظ ايضا ان عرضها

مساعدة مجلس الامن تم طرحه لانه كان يتلاءم معها . وباستثناءات قليلة ، فان لديها خبرة وحنكة في تناول قضايا الاستعمار الحساسة، فلا شك ان معظم اعضاء مجموعة الاتصال محنكون في القضايا الاستعمارية . واذا ما أخفقوا في هذه الآونة في ان يكونوا على مستوى حسن نواياهم ووثائق تفويضهم، واذا ظل الجمود قائما ، وظل استقلال ناميبيا أمرا غير مؤكد ، فلا شك ان النتيجة التي سوف نستخلصها من ذلك هي ان مجموعة الاتصال كانت تحدوها دوافع خارجية قبل عام ١٩٧٨ وحتى اللحظة الراهنة . انهم لم يرووا لنا القصة كاملة ، لكن القصة بأكملها تتداعى فصولها امام العالم على نحو مؤلم . لقد اخبرونا فقط بما يعتبرونه كافيا بالنسبة للظروف الراهنة وبالنسبة لهذا الوقت بالذات . وما هو واضح تماما هو ان الموقف في ناميبيا اكبر من ناميبيا ذاتها ، كما انه من المؤكد انه يمثل اكبر تحدّ في نضال التحرير في افريقيا كلها .

وينطوى الأمر على مخاطر ومجازفات كثيرة جدا فيما يتعلق بنضال ناميبيا في سبيل أن تلتحق بركب افريقيا . والواقع ان ناميبيا تمثل حالة فريدة جدا . فناميبيا هي دون شك أغنى مستعمرة افريقية تكافح من أجل الاستقلال ، وثرواتها وموارد ها حيوية جدا للحفاظ على الحضارة الغربية وتقدمها . ويبدو كما لو ان الامر ينطوى على خطة ربانية فرض على ناميبيا أن تلعب فيها دورا حساسا وحيويا . وهناك أيضا شعور جارف ورغبة في الافراج عن آخر مستعمرة في افريقيا ، وفي رؤية عصر مظلم يصل الى نهايته أخيرا .

ان الانتخابات والدستور والربط هي المسائل التي يقال انها ما زالت تحتاج الى التفاوض بشأنها لتحقيق استقلال ناميبيا . ودعونا نصدق ان هذه هي القضية ، لأنه ربما توجد الآن قضايا ربط أخرى في مرحلة الصنع ، يحتفظ بها سرا عن العالم في الوقت الحاضر. اننا نناشد جنوب افريقيا وفريق الاتصال ونؤكد لهما ان العالم سيكون أسعد وأفضل بكثير لو قضي على النظام الشرير في جنوب افريقيا ، ولو حصلت ناميبيا على استقلالها . والعالم يتحول بصورة دائمة نحو الأحسن كلما استنفد نظام شرير منهجه . فقد كان العالم أفضل بعد عصر المتاجرة بالعبيد ، وأفضل كذلك بعد الحكم الاستعمارى . واننا نتصور نفس المستقبل السعيد لناميبيا الحرة المستقلة .

ما نحتاج اليه اليوم هو اتخاذ المزيد من التدابير الرامية الى تشجيع المفاوضات المكرسة لاستقلال ناميبيا . ان جهود الأمين العام للأمم المتحدة تستحق المزيد من المعاضدة ، ودوره ومكانته المزيد من التعزيز ، لتمكينه من الاضطلاع ، بسرعة وفعالية ، بالتزامات هذه المنظمة بتحرير ناميبيا . ويود وفدى أن يعرب عن تقديره للأمين العام على جهوده التي لا تكل لتحويل القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الى واقع حي .

ان منظمة الوحدة الافريقية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) تواصلان ابداء ضبط النفس . ولا بد من كبح جماح العدوان في هذه اللحظة المتأخرة والحاسمة. وقد أبدت سوابو ايضا استعدادها على التوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار، وعلى قبول جدول زمني لوزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال من أجل تعزيز العملية الانتخابية تحت اشراف الأمم المتحدة .

ان الكلمة التي ألقاها رئيس سوابو في هذه المناقشة اتسمت بضبط النفس أيضا . وموافقته على الاقتراح الخاص بالنظام الانتخابي والجمعية التأسيسية لناميبيا جديرة بالتقدير . وتأكيده القوى بتوفير الحماية للأقلية البيضاء ولممتلكاتها يجب أن يقضي على أية مخاوف او شكوك بالنسبة الى هذه المسألة .

لقد أبلغتنا جنوب افريقيا أيضا انها قادرة على التحلي بضبط النفس وحسن النية وأنها لن تقبل توجيه اللوم اليها بدعوة انها تعارض حصول ناميبيا على الحرية .

ان المسافة التي ستقطعها جنوب افريقيا مخالفة الموكب الذى تسير فيه بقية دول العالم ، غير معروفة . واذا كان البيض في جنوب افريقيا لم يتعلموا ، بعد ٣٠٠ سنة ، درس حسن الجوار هل بقي هناك امل في أنهم سيتعلمون ؟ لا بد لهم من أن يتوقفوا عن التشكيك في جهود بني جنسهم عندما يعملون من اجل اقناعهم بأن الارض تراث مشترك للبشرية جمعاء ، يستطيع جميع أبنائها ، بمن فيهم البيض في جنوب افريقيا ، أن يتمتعوا بالأمن ، ويجدوا التفاهم والرضا والتسامح والمحبة . وبتحلي اعضاء الامم المتحدة جميعا بالامانة تجاهنا وتجاه الشعب الناميبي ، وبالارادة السياسية والشجاعة الأدبية والعزيمة ، يجب ان يكون بمقدور ناميبيا أن تنال استقلالها في المستقبل القريب جدا . واذا كانت ناميبيا لم تحصل على حريتها بعد فلأنها بيدق على رقعة الشطرنج الدولية . لا بد من أن تتقدم المفاوضات بحسن النية حتى تخلي الريبة والشك الطريق أمام مستقبل يتسم بالنية الحسنة والصداقة الدائمين في السنين القادمة التي ستقدم فيها ناميبيا الحرة مساهمتها كاملة في توطيد السلم العالمي والمحبة الأخوية .

يتوجب علينا جميعا أن نعمل بانسجام لنجعل جنوب افريقيا بمخاوفها وشكوكها تذوب خجلا . الا أن الصداقة لا يمكن أن تنمو أمام تهديد البندقية . وعلى البيض في جنوب افريقيا أن يدركوا أيضا أنه رغم وجود تنوع في اعراق بني البشر ، يبقى الشيء الذى يعتزون به جميعا هو الحب الجارف للحرية الذى لا يستطيع أن ينتزعه من الانسان حتى خالقه . ان حب الحرية عالمي . فهي ضرورية للحياة شأنها شأن الهواء الذى يتنفسه الانسان . والانسان لا يضحي بدمه من أجل أن ينال حريته ، فحسب ، وانما أيضا من أجل أن يحتفظ بها زمنا طويلا بعد نيلها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثلة ليبريا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها اليّ .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : بعد فترة انقطاع طويلة اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى للنظر في مسألة ناميبيا وحالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة باحراز شعب ذلك البلد الاستقلال في وقت مبكر . واننا نرحب باشتراك وزراء خارجية عدد كبير من الدول الافريقية ودول عدم الانحياز الأعضاء في الأمم المتحدة ، في اجتماعات مجلس الأمن .ونرحب في هذه الاجتماعات أيضا بوجود السيد سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الذى تزعم النضال البطولي للشعب الناميبي من أجل التحرر لسنوات عديدة . لقد بين السيد نوجوما لنا باقصى الوضوح والدقة موقف سوابو بشأن البند قيد المناقشة .

ان انعقاد مجلس الأمن هذه المرة جاء نتيجة للقلق العميق الذى شعرت به البلدان الافريقية ، فضلا عن بلدان كثيرة أخرى غيرها ، من انعدام التقدم صوب حسم مشكلة ناميبيا ، ومن التدهور البالغ الخطورة للحالة في جنوب القارة الافريقية . بل أود أن أذهب أبعد من ذلك فأقول ان افريقيا باسرها مدججة بالسلاح نتيجة للحالة السائدة الآن هناك وممتلئة غيظا بسبب ذلك ، وان الشعب السوفياتي يشاطرها غضبها وسخطها .

لقد أعرب الأمين العام ، في تقريره المقدم الى مجلس الأمن ، عن بالغ قلقه ازاء التأخير في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وجاء في ذلك التقرير :

" ان للتأخير في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) آثارا مخربة ليس على ناميبيا ذاتها فقط وانما على آفاق مستقبل يسوده السلم والازدهار أيضا للمنطقة ككل ، وللتأخير أيضا آثار سيئة على العلاقات الدولية على نطاق أوسع ، فانه يقوى الشعور السائد بخيبة الأمل وعدم الثقة ، مع كل ما يتضمنه ذلك فيما يتعلق بالسلم والأمن في المنطقة " . (S/15776 ، الفقرة ١٦)

وشهد العالم بأسره في الايام الأخيرة عدوانا آخر وهو الغارة الوحشية لجنوب افريقيا على موبوتو . وهذا لا يرتبط بأية دورة من العنف ، كما حاول بعض المتكلمين ان يصوره هنا ؛ انما هو هجوم ليس له ما يبرره وقع على دولة ذات سيادة وهي دولة موزامبيق التي هو عضو في الأمم المتحدة . وأشير في البيان الذى صدر عن وكالة تاس في ٢٧ ايار/مايو بشأن هذا الحادث الى تضامن شعب الاتحاد السوفياتي مع شعب موزامبيق وتاييده القاطع والمستمر لشعب موزامبيق في نضاله ضد قوى الامبريالية والاستعمارية والعنصرية .

انني أشك في أن يكون بوسع أى شخص أن ينكر أن فوز ناميبيا بالاستقلال وتحررها من نير الاستعمار والعنصرية يشكلان في عصرنا هذا واحدا من أكثر المهام الدولية الحاحية . ان تطور الحالة في جنوب افريقيا وخارج حدود هذه المنطقة يتوقف على سرعة حسم هذه المسألة . وتضطلع الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن مصير ناميبيا وانهاء الاستعمار فيها ونيلها لاستقلالها . وينبغي لقرارات الأمم المتحدة ، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ان تضع السبل التي تضمن انتقال ناميبيا الى الاستقلال ودور المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي .

ان قرارات الأمم المتحدة هذه وموقف المنظمة لا يمكن أن تقلل من أهميتها أية مؤامرات سياسية . وفي هذا الصدد ، يود الوفد السوفياتي أن ينوّه بالعمل الكبير الذى قام به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والذى ترأسه ممثل زامبيا لدى الأمم المتحدة، السفير بول لوساكا . لقد فعل مجلس ناميبيا الكثير من أجل حماية مصالح الشعب الناميبي والمساعدة في القضية النبيلة لتحرير ناميبيا .

انه من السذاجة للغاية في الشؤون السياسية أن يعتبر المرء أن نظام بريتوريا بوسعه أن يتصرف بهذه الصورة المثيرة وأن يستمر باحتلاله لناميبيا وأعماله العدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة لولا ما يحصل عليه من دعم مباشر وغير مباشر في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية من الولايات المتحدة وبعض البلدان الأعضاء في حلف شمال الاطلسي . لقد تكرر ذلك مرارا ولكن علينا تكرار هذا الأمر الجلي لأنه أمر لا مفر منه .

ولا يمكن أن يكون هناك أى شك انه لولا هذا الدعم ما كان بوسع ممثل نظام بريتوريا أن يجرؤ على الكلام هنا في مجلس الأمن بطريقة مثيرة للمشاعر ، مهددا الدول الافريقية بكل ضروب الانتقام . ولكن نظرا الى أن هذا هو الحال ، فهل يمكن للمرء أن يشعر بالدهشة ازاء حقيقة ان ما يسمى بفريق الاتصال الغربي — الذى وصفه الرئيس نوجوما هنا بأنه فريق عين نفسه بنفسه — قد نجح في نهاية المطاف بعد خمس سنوات من الجهود في الوصول بعملية التسوية الناميبية الى حالة من الجمود ؟ وهل كان بالمستطاع أن يتوقع المرء أى مساعدة فعّالة في مسألة تحرير ناميبيا تقدمها هذه البلدان التي ترتبط ارتباطا وثيقا بجنوب افريقيا والتي تعتبرها حليفا قديما لها والتي لها مصلحة في استمرار جنوب افريقيا في استغلالها الاقتصادى والاستعمارى لناميبيا ؟

وفي السنوات الخمس التي انقضت منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وضعت العقبات المصطنعة الواحدة تلو الأخرى على الدوام على طريق تنفيذ ذلك القرار. وقيل في البداية كما نعلم ان العقبة الرئيسية في طريق استقلال ناميبيا هي عدم وجود ضمانات للأقلية البيضاء ثم اثيرت مسألة النظام الانتخابي . وبعد ذلك سمعنا عما يسمى بمشكلة عدم حياد الامم المتحدة . ومؤخرا ظهرت حالة جديدة وهي : الربط بين تسوية مسألة ناميبيا وانسحاب القوات العسكرية الكوبية من أنغولا ، وهي قوات موجودة هناك بناء على طلب حكومة أنغولا وعلى أساس اتفاق مبرم بين كوبا وأنغولا . ويستهدف هذا الطلب غير المشروع تحقيق هدف واضح جلي وهو الحيلولة دون تسوية مشكلة ناميبيا . ولهذا الطلب ، في الوقت نفسه ، أصل خفي وهو : اضعاف جمهورية انغولا في وجه التهديد العسكرى من المعتدين في جنوب افريقيا . ومن الواضح ان هذا ليس الا تدخلا صارخا لا يمكن السماح به في الشؤون الداخلية لأنغولا .

وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي منيت بها جمهورية أنغولا الشعبية التي تقف في طليعة الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية ، فانها مازالت تدافع عن قضية حرية الشعوب والسلم في القارة الافريقية . ولقد جعلها هذا تحظى بسلطة كبيرة داخل افريقيا وخارجها . وهناك بالطبع ما يبرر نبذ المجتمع العالمي كله لهذا الربط المشؤوم . وهناك أيضا ما يبرر رفض المتكلمين في هذه القاعة الواحد تلو الآخر للربط بين مسألة ناميبيا وانسحاب القوات العسكرية الكوبية من أنغولا .

وهنا يثور سؤال : ما هي الحيل التي سيلجأ اليها الواهمون الغربيون للحيلولة دون تسوية المشكلة الناميبية ؟ ان ممثلي البلدان الغربية ما برحوا يعربون عن التفاؤل المصطنع ويعربون عن تأكيداتهم بأنه سيتسنى في حالة اتاحة قليل من الوقت لهم حل المشكلة وتسوية كل شيء في هذا الصدد . وحتى في اجتماعات مجلس الأمن هذه فاننا نسمع مرة أخرى أصوات أبواق حلف شمال الأطلسي تكرر نفس عبارات المواساة والتشجيع . بيد أن سوابو والدول الافريقية قد عرفت من تجربتها المريرة القيمة الحقيقية لهذه التاكيدات والوعود . وكان ثمة سبب وجيه وراء اعلان الرئيس نوجوما صراحة ان سوابو ترى ان دور ما يسمى بفريق الاتصال قد انتهى .

ولهذا السبب ذاته ، اتخذت الدول الافريقية وبلدان عدم الانحياز زمام مبادرة الدعوة الى عقد اجتماع لمجلس الأمن . بيد أن الأمم المتحدة ــ ومجلس الأمن والجمعية العامة التابعين لها ــ لم تخول أي أحد أن ينهض بدورها وبمسؤوليتها فيما يتصل بمسألة تحقيق تسوية سياسية لمشلكلة ناميبيا .

ونحن نشهد في كل عام نمو واتساع نطاق التأييد الدولي للكفاح العادل للشعب الناميبي من أجل تحرير وطنه من نير الاستعمار . ويتجلى أبرز دليل على ذلك في الوثائق التي اعتمدها مؤخرا عدد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية .

ان المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذى انعقد في نيودلهي في الفترة من ٧ الى ١٢ أذار/مارس من هذا العام اعتمد قرارات هامة تتعلق بالكفاح العادل لشعب ناميبيا . وأعرب المؤتمر عن تأييده الثابت لمطالب منح الاستقلال لناميبيا وطالب بالقضاء على نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ان الاعلان السياسي الذى اعتمده ذلك المؤتمر أدان تواطؤ جنوب افريقيا العنصرية مع الدول الغربية وطالب أن يتم ، في أقرب وقت ممكن ، تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن منح الاستقلال لناميبيا وأكد التضامن التام مع شعب جنوب افريقيا المضطهد وطالب بمقاطعة شاملة لجنوب افريقيا ، وأدان دعم الولايات المتحدة الامريكية لنظام بريتوريا .

ومن الأهمية بمكان أيضا المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال الذى عقد في باريس في نيسان/ابريل . ان قرارات هذا المؤتمر والبيانات التي أدلى بها المشتركون فيه أوضح عزم المجتمع الدولي على وضع حد في أقرب وقت ممكن للاحتلال الاستعمارى لناميبيا من قبل النظام العنصرى وتمكين شعب ناميبيا من أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في الاستقلال . وقد رفض المؤتمر على نحو لا لبس فيه مؤامرات الولايات المتحدة الرامية الى ربط مشكلة ناميبيا بسحب الأفراد العسكريين الكوبيين من أنغولا .

ان الاتحاد السوفياتي يدين على نحو قاطع الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من قبل نظام بريتوريا العنصرى ويؤيد المنح الفورى للاستقلال الحقيقي لناميبيا وفقا لمقررات الأمم المتحدة في مجموعها بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يحدد أساس التسوية السلمية لمشكلة ناميبيا . ان الاتحاد السوفياتي يؤيد ممارسة الشعب الناميبي في أقرب وقت ممكن لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال على أساس الحفاظ على وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية بما في ذلك خليج والفيس والجزر الواقعة بالقرب من الشاطئ ويؤيد الانسحاب الفورى التام من ناميبيا لقوات جنوب افريقيا وادارتها . ويؤيد الاتحاد السوفياتي تعزيز دور الأمم المتحدة في التسوية الناميبية عن طريق ضمان المراقبة الفعالة من قبل مجلس الأمن — وأعني بذلك مجلس الأمن وليس بعض مجموعات الدول — على تنفيذ جميع جوانب حصول ناميبيا على الاستقلال الحقيقي بما في ذلك بالطبع المسائل ذات الصلة المتعلقة بتشكيل وتكوين وقيادة وموقع وأنشطة الفريق التابع للأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال الخاص بناميبيا المذكورة في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام . ونحن نعتقد أن من الضرورى أن نحدد

جدولا زمنيا محددا للقيام بالتدابير الرامية الى ضمان الاستقلال لشعب ناميبيا . ويتوجب على مجلس الأمن أن يتخذ كل التدابير اللازمة لكي يكفل ، في أقرب وقت ممكن ، تنفيذ قرارات بشأن مسألة ناميبيا . وفي هذا الصدد فان بلدنا يؤيد المطالب الموجهة لمجلس الأمن بأن يعرض جزاءات شاملة الزامية على نظام بريتوريا طبقا للفصل السابع من الميثاق ، ومن المهم ضمان تقيد كل الدول بالحظر الذي قرره مجلس الأمن على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا ووقف تعاملها مع جنوب افريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بما في ذلك المجال النووي . ويتوجب على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لمنع حصول جنوب افريقيا على الأسلحة النووية .

ان التضامن مع الشعب المكافح ضد بقايا الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري من أجل الحصول على الاستقلال هو أحد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية السوفياتية . والاتحاد السوفياتي قد أعطى وسيظل يعطي الدعم المستمر للكفاح العادل لشعب ناميبيا ضد السيطرة الاستعمارية وهو كفاح يشن بقيادة سوابو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي . ولقد أيدنا وسنظل نؤيد دول خط المواجهة الافريقية في جهودها لتحقيق تسوية ناميبية على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع .

السيد أميغا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ سنتين في يوم ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨١ تكلم وزير الخارجية والتعاون في جمهورية توغو السيد عناني كوما اكاكبو احيانيو أمام مجلس الأمن بشأن مسألة ناميبيا التي ماتزال قيد نظر المجلس حتى الآن منذ ددا بتدهور القيم الأخلاقية لعصرنا مما مكن نظام بريتوريا العنصري ، عن طريق المساندة غير المقنعة لبعض الدول الأعضاء في منظمتنا ، من مواصلة الاحتلال غير الشرعي لناميبيا . ثم فيما يتعلق بجوهر المشكلة وعلى وجه التحديد وسائل التحقيق السريع لاستقلال ناميبيا صرح الوزير بأن أصدقاء جنوب افريقيا كانوا أمام خيار أساسي فاما أن يواصلوا البحث عن تحقيق مصالحهم على المدى القصير بمساندة جنوب افريقيا في احتلالها غير الشرعي لناميبيا وأن يكسبوا بذلك عداوة بقية القارة الافريقية واما - على العكس من ذلك - أن يتخلوا عن هذه السياسة قصيرة النظر التي ليس لها أي مستقبل من أجل المساهمة بطريقة ايجابية في تحقيق استقلال ناميبيا ومن ثم يكونون جديرين باعتراف وامتنان وصداقة افريقيا الى الأبد .

ان صرامة ذلك البيان ووضوح الخيار المقترح يترجمان ترجمة جلية الأهمية الكبرى التـــي تعلقها حكومة توغو ورئيسها الجنرال ناسينجبي اياديما على استقلال ناميبيا .

ونحن نعلم ، سيدى الرئيس ، ان التأييد المطلق لقضية ناميبيا من جانب توغو ، حكومـة وشعبا ، يشاركها فيه تأييد زائير حكومة وشعبا . وبالتالي فانكم تفهمون الارتياح الذى يشعر بـه وفدى اذ يرى ابنا بارا لبلد افريقي عظيم يترأس مجلس الأمن في الوقت الذى يقوم فيه مرة أخـرى بدراسة مسألة ناميبيا . ونحن مقتنعون بأنـه في ظل قيادتكم الرشيدة فان مجلس الأمن سوف يعتمد بعد هذه المناقشة اجراءات طالما انتظرتها الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي بغية الاسراع باستقلال ناميبيا الذى تأخر أيما تأخير حتى الآن .

وحتى آخر لحظة فان وزير الخارجية والتعاون في توغو السيد عناني كوما اكاكيو احيانيـــو كان يأمل الاشتراك شخصيا في هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن بشأن مسألة ناميبيا . الا أن أحداثا خارجة عن ارادته قد منعته لسوء الحظ من أن يكون موجودا بيننا هنا اليوم . وقد طلب مني أن أنقل للمجلس ولزملائه الذين جاءوا خصيصا للاعراب عن الأهمية التي تعلقها افريقيا على تسوية مسألـــة ناميبيا عن امتنانـه وتشجيعه وأطيب تمنياته بالنجاح .

ويغتنم وفدى هذه الفرصة للاشادة بالسيد سام نوجوما رئيس المنظمة الشعبية لافريقيـــا الجنوبية الغربية " سوابو " على الحكمة السياسية والخصال العظيمة التي أبرزها في البحث عن حـل عادل لمسألة ناميبيا .

لقد أدرجت مسألة ناميبيا في جدول أعمال الجمعية العامة منذ انشاء الأمم المتحدة ، وهي مسألة معروفة تماما لأعضاء مجلسنا وللمشاركين في هذه المناقشة ، ولذلك نجد أنه لا حاجة بنا الى أن نقدم أي سرد تاريخي لها . وقد استعرض تاريخ هذه المسألة بطريقة ممتازة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في تقريره المقدم " للمؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال " الذي عقد في باريس في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، والوارد في الوثيقة A/CON/121/11 بتاريخ ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣ . ومع ذلك ، يود وفد بلادي أن يعرض بايجاز الحالة في ناميبيا . فمن الناحية الأولى ، هناك الشعب الناميبي ، وهو شعب يحب الحرية والسلام ، وقد دفع لسوء الحظ الى خوض كفاح مسلح في سبيل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف والمقدسة في الحرية والاستقلال — وهي حقوق معترف بها لجميع الشعوب في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية . ومن الناحية الأخرى ، هناك نظام الفصل العنصري الدنيء ، الذي أدانه المجتمع الدولي ، والذي لا يزال يواصل احتلاله غير الشرعي لناميبيا على الرغم من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، القاضي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ وعلى الرغم من قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د — ٢١) ، بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ ، الذي ينهي انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ويضع ذلك الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ؛ وعلى الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام ١٩٧١ ، التي تعلن أن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي وتعلن أنه يجب على هذا البلد الانسحاب من ناميبيا ، وأخيرا ، على الرغم من القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكذلك عن مجلس الأمن . وتطالب تلك القرارات جنوب افريقيا بالانسحاب من اقليم ناميبيا . تلك هي طبيعة هذه المشكلة التي يبحثها مجلس الأمن مرة أخرى .

وبغية ايجاد حل لهذه المشكلة التي ذكرتها لتوي ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، يحث المجلس فيه على التوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار ، وانشاء منطقة منزوعة السلاح ، واقامة فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، واجراء انتخابات حرة ومنصفة تحت اشراف الأمم المتحدة ومراقبتها . وقد قبلت جميع الأطراف المعنية هذا القرار ، بما في ذلك جنوب افريقيا ، وعهد الى البلدان الخمسة الأعضاء في مجموعة الاتصال بمهمة ضمان تنفيذ هذا القرار من قبل الأطراف المعنية .

ان مجلس الأمن يتطرق من جديد الى مسألة ناميبيا ، لأن خمس سنوات قد مضت على اتخاذه للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، ولم يتم حتى الآن البدء في تنفيذه . ان وفد بلادي يرى أن هذا القرار لم ينفذ بعد لأربعة أسباب .

أولا ، لأن قبول جنوب افريقيا المزعوم لهذا القرار لا يتعدى في الواقع كونه مجرد وسيلة لكسب الوقت حتى تتمكن من الاستمرار في هيمنة النظام العنصري على ناميبيا . ما هو التفسير الآخر لحقيقة أن نظام الفصل العنصري ، بعد أن أعلن عن قبوله لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، سعى الى فرض تسوية داخلية مزعومة على الشعب الناميبي وعلى المجتمع الدولي ، كان الهدف منها المد اللانهائي لنظام الفصل العنصري الشائن على اقليم ناميبيا ؟ وكيف يمكننا تفسير حقيقة أنه على الرغم من قبول جنوب افريقيا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فانها واصلت وضاعفت أساليبها التعويقية المراوغة ، وأعلنت في اجتماع عقد في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا ، أنه من السابق لأوانه مناقشة تنفيذ هذه الخطة ، بينما كانت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية على استعداد للتفاوض بشأن التوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار وتحديد موعد لاجراء انتخابات حرة ومنصفة .

ثانيا ، ان عدم تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يرجع أساسا الى التشدد الوقح لجنوب افريقيا . حيث يمكن مشاهدة هذا التشدد يمارس على الصعيد الداخلي عن طريق الاضطهاد القاسي ، الذى كنت قد وصفت سماته الأساسية وأساليبه في البيان الذى أدليت به أمام الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، والذى يرد في الوثيقة A/37/PV.104 بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ . أما على الصعيد الخارجي ، فان تشدد جنوب افريقيا ووقاحتها يتجليان في أعمال العدوان المتكررة ضد البلدان المجاورة ، ألا وهي أنغولا وليسوتو وموزامبيق - منتهكة بذلك انتهاكا فاضحا مبادئ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية واحترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية . ولم يكن تشدد جنوب افريقيا ممكنا لو لم تحظ بالدعم المطلق المؤسف الذى يواصل ذلك البلد تلقّيه من دول أعضاء معينة في منظمتنا .

ثالثا ، ان عدم احراز التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يرجع الى حقيقة أن بعض الأعضاء في مجموعة الاتصال لم يمارسوا على حكومة بريتوريا جميع الضغوط التي بمقدورهم ممارستها نظرا للتأثير القوى الذى يتمتعون به على تلك الحكومة ونظرا لثقلهم الحقيقي في المجتمع الدولي .

وأخيرا ، ان السبب الرابع لعدم تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الربط الذى أقيم بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الأجنبية الموجودة في أنغولا بطلب ملحّ من حكومة هذه الدولة ذات السيادة . ومن أجل اقامة هذا الربط ، كان من الضرورى أولا تشويه مسألة ناميبيا . ان مشكلة ناميبيا — التي هي ، كما استعرضناها ، مشكلة بسيطة من مشاكل انهاء الاستعمار — قد جرى تحويلها الى مشكلة أيديولوجية معقدة . وقد أتبع ذلك بالتجاهل الملفق لحقيقة أن سبب وجود هذه القوات الأجنبية في أنغولا يرجع بالتحديد الى أعمال العدوان المتكررة التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد هذا البلد . وكما ذكرت في بياني أمام الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ :

" ان مسألة انسحاب القوات الأجنبية من أنغولا مسألة تقع في اطار صلاحيات ذلك البلد على نحو حتمي . ان انسحاب هذه القوات الأجنبية الذى تنشده بعض الأطراف سوف ييسّر بطريقة كبيرة في واقع الأمر بغية جنوب افريقيا لاشتباكها العسكرى في ناميبيا وحصول ناميبيا على الاستقلال . ولا ريب أننا اذا ما عالجنا الأسباب تختفي الأعراض تلقائيا ."

(A/37/PV.104 ، الصفحة ٥٨)

ولهذا ، فان وفد بلادى يأسف عميق الأسف للربط الذى أقيم بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الأجنبية من أنغولا . واننا نتقدم بنداء عاجل لحلفاء جنوب افريقيا بأن يعيدوا المشكلة الناميبية الى بعدها المناسب . ان مسألة ناميبيا هي مسألة انهاء استعمار لا أكثر ولا أقل . انها مسألة تتعلق بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعب في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني .

واذا ما أعدنا المشكلة الناميبية الى بعدها المناسب مرة أخرى ، يجب علينا أن نعترف بأن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكل أساسا منصفا لحل هذه المشكلة . ولهذا السبب ، ووفقا لاعلان برنامج العمل بشأن ناميبيا الذى اعتمده " المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال " الذى عقد في باريس في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، ووفقا لتوصيات " مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز " الذى عقد في نيودلهي في آذار/مارس من هذا العام ، يطلب وفدى الى مجلس الأمن أن يقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تنفيذ جنوب افريقيا الفورى للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد حان الوقت أن يتذكر مجلس الأمن أن مسألة ناميبيا هي مسؤولية مباشرة للأمم المتحدة ، وأن على المجلس استخدام كل وسيلة ممكنة ليفرض على جنوب افريقيا تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وانني على اقتناع بأن مجلس الأمن في النهاية سوف ينصف شعب ناميبيا المضطهد ، الذى لا يزال يضع ثقته في الأمم المتحدة .

في الختام ، يود وفد بلادى ان يؤكد هنا التأييد الكامل لحكومة وشعب توغو للكفـــاح البطولي الذى يخوضه الشعب الناميبي من اجل استقلاله ، تحت القيادة الحكيمة والمسؤولـــة لسوابو ، ممثله الشرعي والوحيد . ويود وفد بلادى كذلك ان يؤكد للامين العام السيد خافييـر بيريز دى كويبار ، ولمجلس الامم المتحدة لناميبيا ــ الذى يرأسه بجدارة زميلي واخي السفـــير بول لوساكا ــ تقدير حكومة توغو لجهودهم التي لا تكل من اجل قيام ناميبيا الحرة المستقلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل جمهورية توغو على كلماتـــه الرقيقة التي وجهها الي .

السيد صلاح (الاردن) :السيد الرئيس : يطيب لي ان ارحب بمعاليكم وانـتم تتولون منصب رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر وان اعبر عن ثقتي بأن حسن درايتكم وخبرتكـــم ولباقتكم في ادارة اجتماعاتنا ستوصلنا الى النتائج المرجوة التي نتوخاها جميعا .

كما لا يفوتني ان اغتنم هذه المناسبة لارحب بالسادة وزراء الخارجية الذين قدموا خصيصا للمشاركة في المناقشات الهامة حول ناميبيا ، رغم المهام السياسية الملحة التي تنتظرهم فـــي بلدانهم . ان وجود هذا الحشد من وزراء الخارجية الموقرين بيننا في نيويورك ما هو الا انعكاس لدقة المرحلة التي وصلت اليها قضية ناميبيا واهميتها ، كما يمثل ذلك تأكيدا على ضرورة تحـــرك المجتمع الدولي بشكل سريع وفعال لضمان تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) القاضـــي بتحقيق استقلال ناميبيا . كما يسعدني ان ارحب بوجود الدكتور سام نوجوما بيننا في هـــذه الاجتماعات مجددا له تضامن الاردن مع شعب ناميبيا في سعيه وكفاحه لنيل حقه في الحريـــة والاستقلال .

ان قضية ناميبيا تمثل قضية شعب يرزح تحت حكم اجنبي . وقد تكرس هذا الحكم الاجنبي من خلال سوء التصرف بمصير اقليم ناميبيا من قبل جنوب افريقيا التي انتدبتها عصبة الامـــم لتساعد الشعب الناميبي على ممارسة سيادته واستقلاله ضمن ممارسة تامة لحقه في تقرير المصيـــر وقد عقد هذا الواقع تكريس سياسات الفصل والتمييز العنصريين من قبل جنوب افريقيا ، فاصبـــح الشعب الناميبي ومعه الجنوب الافريقي يعاني من ظلامتين : الاحتلال الاجنبي ثم سياســـة الفصل والتمييز العنصريين .

انني لا اريد ان اخوض في الجوانب القانونية والاخلاقية التي تم تجاوزها وطمسها على يد جنوب افريقيا ولا اعتقد ان هناك خلافا داخل هذا المجلس الموقر على عدالة قضية الشعب الناميبي لكنني ادرك تماما اننا نعيش في عالم لا يكفي فيه امتلاك ناصية الحق وعدالة القضية لان يرتفع الغبن ويرتدع العدوان . انني امثل بلدا وانتمي الى شعب يمتلكان سندا قانونيا ومبررات اخلاقية لانهاء الاحتلال الاجنبي لاراضيها ومع ذلك ما تزال القوة هي التي تصنع الحق هناك كما هي الحال في الجنوب الافريقي .

ولحسن الحظ لقد اجمع الكل على عدالة قضية شعب ناميبيا وان حصل تفاوت في كيفية انصاف هذا الشعب ورفع الغبن عنه . وانني اعتبر ذلك تقدما حقيقيا .

اننا نعي العقبات السياسية التي تعترض مهمة تطبيق خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ولا اجانب الصواب ان قلت ان معظمها ينجم عن استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا اولا ثم للطبيعة السياسية الغربية لنظام جنوب افريقيا ثانيا . لقد نتج عن هذين الامرين ما يسمى " بالاندلاق " (Spill over) على المنطقة المجاورة . فلقد ساهمت مماطلة جنوب افريقيا بمنح حق تقرير المصير لشعب ناميبيا الى جانب سياستها العنصرية بتعقيد المشاكل الاجتماعية والسياسية في الجنوب الافريقي مما ادى الى ظهور حالة من عدم الاستقرار التي زادت من مستوى التطرف والعنف والمقاومة في المنطقة .

من هنا يتضح ان معالجة مسألة ناميبيا اولا ثم مسألة الجنوب الافريقي ثانيا ستؤدي الى انفراج في الوضع في المنطقة وبالتالي نوع من الاستقرار . ان اعتبار السبب هو النتيجة لن يساعد دعاة الواقعية والعملية والاعتدال . اننا نؤيد الواقعية والاعتدال كمنهج لمعالجة المشاكل الدولية السياسية ولكن شريطة ان يسبق ذلك تشخيص دقيق وواقعي للعلة الاساسية . ان وفدي يعتقد ان الظروف التي ادت الى ظهور ما يسمى " بالربط " ليست منفصلة عن حالة الاحتلال الاجنبي لاقليم ناميبيا وسياسات الفصل العنصري المرافقة له من قبل دولة تباشر مهمة الاحتلال هذا . واننا نعتقد انه اذا ما تمت معالجة الاحتلال اولا وسياسة الفصل العنصري ، ثانيا ، فان ما يشغل اذهان البعض ويجرهم على التفكير بمسألة الربط هذا ، قد يزول تلقائيا ، بعد زوال الظروف او أهم الظروف التي ادت الى قيامه .

لقد كان صدور قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) نقطة تحول على طريق تحقيق استقلال ناميبيا . وبهذا الشأن فاننا نلاحظ بارتياح تلاقي وجهات النظر حول ضرورة العمل على تنفيذ هذا القرار باعتباره الاطار الوحيد المقبول . كما لا يفوتنا الاشارة الى التوصيات الهامة التي اقرها المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي الذى انعقد مؤخرا في باريس .

ان وفدى يرحب بتجاوب دول المواجهة الافريقية وتعاونها مع مجموعة الاتصال الغربية من اجل ايجاد افضل وانجع السبل لتنفيذ قرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ونحن بشكل خاص نشيد بالروح الايجابية والواقعية التي ابدتها سوابو الممثل الاصيل لشعب ناميبيا لتسهيل تنفيذ هذا القرار ونرحب باستعدادها للتوقيع على اتفاق وقف النار والتزامها بالتعاون مع الامين العام للامم المتحدة واجهزته بغية تحقيق الانتقال السلمي والسلس الى الاستقلال .

كما يجب ان لا يفوتنا ان ننوه ايضا بمدى التقدم الذى تم احرازه بين مختلف الاطراف من خلال مجموعة الاتصال الغربي . غير ان مماطلة جنوب افريقيا وعرقلتها لعملية استقلال ناميبيا تظهر بجلاء من ادخالها بصورة مفاجئة شروطا خارجية لم تكن واردة ضمن المفاوضات المتعلقة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وليست لها اصلا اية علاقة بالقرار نفسه كما عبر عن ذلك الامين العام بكل وضوح في الفقرة التاسعة عشرة من تقريره عندما قال :

" وتشكل هذه المسائل الان ، على ما يبدو ، السبب الرئيسي لتأجيل تنفيذ خطة الامم المتحدة . وانه لمما يقلقني بالغ القلق ان تعرقل عوامل تكمن خارج نطاق القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذ ذلك القرار " (S/15776، الفقرة ١٩) .

اننا نشارك الامين العام قلقه ازاء هذا الوضع ونشاركه الرأى بان استقلال ناميبيا هو المسألة الجوهرية والاساسية التي يجب معالجتها بسرعة ، ونعتقد بأن تسوية مسألة ناميبيا سيكون لها اثرا ايجابيا في تخفيف حدة التوتر في المنطقة وخلق ظروف قد تؤدى الى تقوية فرص الاستقرار والامن في المنطقة .

ويود وفد بلادى ، هنا ، ان يشيد بجهود الامين العام للامم المتحدة المتواصلة وسعيه من اجل الاسراع في تنفيذ خطة استقلال ناميبيا بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان الامين العام قد اضطلع بالدور المناط به بكل دقة وتفان . ويتجلى ذلك بشكل واضح وجلي من خلال تقريره المشار اليه اعلاه . ونود ان نبدى ارتياحنا الى استعداد الامانة العامة لان تعمل بسرعة وفاعلية من اجل بدء عمل الفريق الخاص بالمساعدة في فترة الانتقال (UNTAG) وبالتالي المساعدة في تنفيذ خطة التسوية .

ان مجلس الامن مطالب اكثر من اى وقت مضى بتحمل مسؤولياته تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) خاصة وان احداث الايام الاخيرة التي شهدتها المنطقة مع ما رافقها من خسائر في الارواح والممتلكات والاعتداء الذى تعرضت له موزامبيق ، تنذر جميعها بعواقب وخيمة تهدد امن المنطقة وسلامتها . واذا لم يقم المجلس بوضع يده على الامر ويباشر مسؤولياته المناطة به فان الوضع في منطقة الجنوب الافريقي سوف يتفاقم الى درجة يصعب احتواءه في المستقبل .

اخيرا ، اننا على ثقة بان اليوم الذى سيتحقق فيه امل الشعب الناميبي في الاستقلال والسيادة بقيادة ممثله الاصيل سوابو هو وشيك وان على المجلس وعلى كافة المعنيين المساهمة في في تقريب هذا اليوم الذى سينعم فيه شعب ناميبيا بالحرية والاستقلال من اجل بناء وتطوير بلاده وتوفير الامن والحياة الافضل له .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل الاردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو وزير خارجة بوتسوانا السيد ارشيبالد موجوى ، الذى ارحب به وادعوه ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد موغوى (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما كانت الوفود من مختلف انحاء العالم تصل الى نيويورك للمشاركة في مناقشة مجلس الامن للحالة في ناميبيا كانت الطائرات العسكرية لجنوب افريقيا تنتهك السلامة الاقليمية لجمهورية موزامبيق الشعبية وتفتك بالمواطنين الابرياء وتنشر الموت والدمار . هذه الغارة ليست الاولى على موزامبيق ، كما ان موزامبيق ليست هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتعرض لمثل هذه الوحشية . لقد تمت هذه الغارات من اجل قتل وتشويه وارهاب وزعزعة استقرار السكان المحليين . انها تتم انتقاما لاعمال التخريب التي حدثت في جنوب افريقيا من قبل الوطنيين فيه . ان الغارة التي حدثت على موزامبيق اثناء المناقشة الحالية توضح بقوة الخطر الذى تتعرض له دول المنطقة من جراء تعنت جنوب افريقيا وازدرائها للقرارات التي تطالب بالقضاء على الفصل العنصرى ومنح الحرية للشعوب المضطهدة . ان جنوب افريقيا تدعي ان دول المنطقة تقوم بايواء وتدريب وتسليح المقاتلين من اجل الحرية . وغالبا ما تكون هذه الحجة ذريعة للهجوم على مخيمات اللاجئين .

ان الظروف الاقتصادية في بلادنا تسمح لنا فقط بانفاق مواردنا المحدودة على تنمية بلادنا بدلا من تدريب وتسليح المقاتلين من اجل الحرية . اننا لسنا في حالة حرب مع جنوب افريقيا ، كما اننا لا نشكل اى خطر على امنها . ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) تخوض حرب تحرير وقد اعلنت منذ امد بعيد استعدادها لتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار

مع جنوب افريقيا . وبد لا من ان تستجيب جنوب افريقيا لندا٠ سوابو برضى ، فانها تريد احلافا غير عدوانية مع البلدان التي ليست في حالة حرب معها . ان اعمال العدوان التي تقوم بها جنوب افريقيا تستحق الادانة .

ان الانفجار الذى حدث في بريتوريا في الاسبوع الماضي ، والذى تسبب في فقد العديد من الارواح وفي معاناة للكثيرين ، ينبغي ان يكون مدعاة لقلق عميق للمجتمع الدولي لانه يؤكد المخاوف التي اعرب عنها القادة منذ زمن بعيد ولم يعبرها احد التفاتا . لم يكن الهجوم وليد صدفة او زيغ ولم يكن حلما شائنا يمكن ان نبدده او ان نتجاهله . انه حقيقة واقعة للموقف المأساوى الظاهر للعيان في الجنوب الافريقي . ومن المؤسف ان الارهاب الذى يمارسه الفصل العنصرى وكل ما يؤازره ، قد دفع الانسان الى العنف . لقد استغرق الامر ٧٠ سنة للوصول الى هذا الاختيار الصعب . ان بروتس وهو يواجه مشكلة مشابهة قال لكاسيوس :

"كلنا نقف ضد روح قيصر حيث لا تعرف روح الانسان الدما٠ ويمكننا اذن ان نخاطب روح قيصر لا ان نمزق اوصاله ."

السيد الرئيس ، هذا هو دعاؤنا ايضا .

سيادة الرئيس ، ان وفدى يهنئكم على ادارتكم لأعمال هذا المجلس . لقد شرفت بمعرفتكم والعمل معكم خلال فترة طويلة من الزمن . ان حيادكم لم يكن موضع شك على الاطلاق . وهذا ينطبق أيضا على دولتكم زائير .

على النقيض مما قاله السيد فون شيرينديخ ، الممثل الدائم لجنوب افريقيا منذ أيام ، فان الهدف من عقد هذه الدورة لمجلس الأمن هو ايجاد تسوية سلمية لمسألة ناميبيا . ومنذ حوالي خمسة أعوام مضت اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومنذ عام ١٩٧٨ ، فان دول خط المواجهة والأمين العام ، وهذا المجلس ، والجمعية العامة ، ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ثم المؤتمر الدولي الذى انعقد مؤخرا لنصرة نضال شعب ناميبيا من أجل الاستقلال قد بذلوا كل جهد لتسهيل تنفيذ القرار ، ولكن كل ذلك كان بلا جدوى . ان الخطب الغاضبة ، والاعلانات ، ومظاهرات التضامن ، والقرارات ، وبرامج العمل ، والعقوبات المتوقعة ، والمفاوضات ، وحتى المفاوضات التي تتسم بالصبر والأناة ، والحج الى بريتوريا وكاب تاون وجميع وسائل الاقناع الهادئ ، كل ذلك أخفق في حث جنوب افريقيا على التعاون في تنفيذ خطة سبق أن قبلتها في عام ١٩٧٨ . وبذلك بقيت الخطة دون تنفيذ . ان جنوب افريقيا تحتفظ بوجودها في ناميبيا غير الشرعي وغير المرغوب فيه ، في تحد ودون عقاب .

ان البيان الذى أدلى به يوم الثلاثاء الماضي أمام هذا المجلس ممثل جنوب افريقيا قد أماط اللثام بشكل قاطع عن ازدراء جنوب افريقيا للأمم المتحدة وقراراتها . لقد كان البيان محزنا ومصدرا لكثير من الاحباط . انه يرجع الى ولاية عصبة الأمم ، ويبين ، بصراحة البوير التقليدية ، عدم قبول جنوب افريقيا لانهاء الولاية التي أعطتها لها عصبة الأمم ، ورفضها بازدراء الاعتراف بالقرارات التي اعتمدت والأعمال التي اتخذت بناء على فتوى محكمة العدل الدولية . لقد ساق البيان سردا لادعاءات موجهة ضد الأمم المتحدة ذاتها ، واتهم المسؤولين بالازدواجية والانحياز لسوابو . لقد اتهم البيان سوابو بأنها تعتنق مبادئ ماركسية ، وتستمد طموحاتها من الثورة الكوبية وترسل بعض بعثات للقتل لفرض نفسها بالقوة على شعب ناميبيا . لقد كان البيان استعراضا للخطرسة وهي صفة شائعة من صفات القوى والباطش . ان البيان يتضمن تناقضا أساسيا ، لأنه بينما تزعم جنوب افريقيا

أنها تقبل حق جميع الشعوب في تقرير المصير ، فهي تقول في نفس الوقت أنها " لن تسمح بتوسع الامبريالية السوفياتية " على حدودها .

لقد ذكرت من قبل أن الهدف من هذه السلسلة من الاجتماعات هو ازالة هذه العقبات التي تقف عائقا في طريق التسوية السلمية لمسألة ناميبيا . لقد أتينا هنا لأننا لا نزال صامدين على التزامنا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد جئنا الى هنا لأن ناميبيا لا يزال ينطبق عليها القرار ١٥١٤ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠ ولأن الاقليم يقع تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) .

اننا لا نزال نعلن اخلاصنا لفعالية التغيير السلمي . لقد أتينا لأننا نؤمن بأن مولد ناميبيا المستقلة ، الذى كان ينبغي أن يتحقق منذ أمد بعيد ، لا يحتاج الى استمرار العنف ولا أن يكون مصدرا للقلق الدولي . اننا نشعر بالارتياح لأن خطة الأمم المتحدة من أجل ناميبيا توفر ، في روحها ونصها ، الظروف الصحيحة للتغيير السلمي . ولكن الخطة قد طرحت جانبا وأصبحت غير فعالة نتيجة للاصرار على انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط مسبق لتنفيذها على مراحل .

لقد انعقدت في جنيف ، في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، محادثات ما قبل التنفيذ من أجل التقدم بالمفاوضات الى مرحلة تحديد تاريخ لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). ان اخفاق هذا الاجتماع في تحقيق أهدافه نجم عما أعربت عنه جنوب افريقيا من عدم الثقة في الأمم المتحدة ، وان التقدم نحو تنفيذ القرار لن يتأتى الا بعد استعادة الثقة المتبادلة بين الأطراف . ولم يقدم سبب آخر ، ولا حتى وجود القوات الكوبية في أنغولا . لقد كان ينبغي مواجهة التحدى وازالة العقبات والعراقيل التي برزت في طريق حل مشكلة ناميبيا . ان المبادئ التي كان يتعين أن تدرج في دستور استقلال ناميبيا قد تمت صياغتها ، وبعد بحثها بعناية وعلى نحو كاف قبلتها سوابو . وقد كنا على وشك الوصول الى اتفاق بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، وهي حقيقة اعترف بها السيد بوش ، نائب رئيس الولايات المتحدة في نيروبي في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ .

وبعد أن قطعنا هذا الشوط من التقدم ، فانه مما لا يثير الدهشة فحسب ، بل يثير الحزن أيضا ، ان جنوب افريقيا تفعل تماما ما تتهم الأمم المتحدة به ، فهي تعود الى الحجج الواهية المتعلقة بالماضي . ان جنوب افريقيا لا تزال تبحث عن " علامات حاسمة ومحددة " على أن الأمم المتحدة قد أنهت ما تعتبره تحيزا لصالح سوابو . لقد أوضحت الأمم المتحدة ، من خلال تقرير أمينها العام ، جدية هدفها في التقدم نحو ايجاد حل سلمي للمشكلة . ان الأمم المتحدة ، بتقديمها قدرا من الاعتراف بالدور الذى يلعبه فريق الاتصال الغربي في عملية التسوية ، وبالموافقة على المبادئ الدستورية التي صاغها الفريق ، قد أوضحت رغبتها في تبديد مخاوف جنوب افريقيا التي قد تعوق المفاوضات السلمية . ان وجودنا هنا ، والعدد الكبير من الاجتماعات التي عقدت بشأن هذا الموضوع تشكل أيضا برهانا راسخا ومحددا ، وليس مجرد علامة ، على اهتمامنا بشعب ناميبيا .

ان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لم ينفذ بعد ، ليس لأن هناك قضايا رئيسية معلقة ينبغي حلها ، ولكن لأن الولايات المتحدة وجنوب افريقيا قد قررتا أن تخضعا تقدم ناميبيا نحو الحرية والاستقلال لازالة القوات الكوبية من جمهورية أنغولا الشعبية .

ان ممثل جنوب افريقيا ، بعد أن عدد ما يعتبر — في رأى حكومته — أسباب عدم تنفيذ القرار ، أضاف ما يلي :

" وخلال ذلك برز خطر آخر على الاستقرار وعلى عملية تقرير المصير في افريقيا الجنوبية الغربية — بل بالأحرى في جميع أرجاء الجنوب الافريقي — وأخذ يلقي ظلاله القاتمة على شبه القارة الافريقية وهو خطر يهدد السلم في الجنوب الافريقي ويتعاظم مع مرور كل شهر ، ولم تكن لجنوب افريقيا يد في صنعه . انني أشير هنا الى وجود القوات المتزايد والمهدد التي تعمل بالنيابة عن دولة عظمى توسعية في منطقتنا " . (S/PV.2440 ، الصفحات من ٢٨ الى ٣١) .

" وفي الوقت نفسه " هكذا تقول جنوب افريقيا ، مع أن القوات الكوبية موجودة في أنغولا طوال السنوات الثماني الماضية . تقول جنوب افريقيا " تهديد آخر" و " خطر آخر " " ليس من صنع جنوب افريقيا " . ان سوابو تشن حرب التحرير ، ويكافح شعب ناميبيا من أجل استقلاله ، لأن جنوب افريقيا — باعتبارها دولة قائمة بالادارة رفضت دائما الامتثال للمادة ٧٧ من الميثاق ووضع جنوب غرب افريقيا وهو اقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تحت نظام الوصاية — رفضت اعطاء معلومات بشأن ادارتها للاقليم ، ورفضت أن تولي الاعتبار الواجب للتطلعات السياسية للشعب والمساعدة في التطور التدريجي لمؤسساته السياسية الحرة .

تقول جنوب افريقيا : " تهديد آخر " و " خطر آخر" " ليس من صنع جنوب افريقيا " .

في خطاب هام ألقاه نائب رئيس الولايات المتحدة في نيروبي في العام الماضي أعلن ما يلي : " ان انسحاب القوات الكوبية من أنغولا في اطار مواز مع رحيل جنوب افريقيا من ناميبيا هو مفتاح التسوية التي نتوق اليها جميعا ." ان ما يوحي اليه هذا البيان هو أن انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا — كما جاء في خطة الأمم المتحدة — ينبغي أن يتم في الوقت نفسه الذي يتم فيه انسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ان هذا الشرط ينتهك خطة الأمم المتحدة التي قبلتها كل من جنوب افريقيا والولايات المتحدة ، وكان هو المسؤول عن الجمود الراهن واستمرار الخسائر في الأرواح في ناميبيا .

ان التأكيدات المتكررة من جمهورية أنغولا الشعبية بأن الوجود الكوبي في أنغولا ليست له مخططات هجومية ضد أية دولة أخفق في تخلي الولايات المتحدة وجنوب افريقيا عن دورهما المعوق . ان القوات الكوبية في أنغولا ينظر اليها باعتبارها تشكل تهديدا لأمن جنوب افريقيا بالرغم من أنها لم تغز ناميبيا ، وأنها — على حد علمنا — لم تقم في أي وقت بالاشتراك في قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا . ان أسباب التعاون المعوق بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا ، الذي يطلق عليه الاشتراك البناء ينبغي البحث عنه في مكان آخر . فأولا ، ان استقلال ناميبيا ينظر اليه باعتباره خطوة حاسمة في تعزيز القومية الافريقية في المناطق التي يحتفظ بها للسيطرة والعنصرية البيضاء .

والسؤال الذي يطرح هو: هل من الخطأ أن نفترض أن جنوب افريقيا تريد كسب الوقت حتى تفقد سوابو تأييد المناصرين لها ؟ ثانيا ، ان القوات الكوبية دعيت الى أنغولا نظرا لغزو جنوب افريقيا لذلك الاقليم . وتم ذلك بمعرفة وتأييد الولايات المتحدة الضمني . أليس لنا اذن أن نستخلص أن

الولايات المتحدة تعتبر أن عليها التزاما باخراج القوات الكوبية من أنغولا ، أى أن تعكس الحالة التي ساعدت على خلقها ؟ ثالثا ، ان أعمال العدوان التي قامت بها جنوب افريقيا ضد أنغولا أدانها مجلس الأمن بقراره ٣٨٧ (١٩٧٦) ، ولا بد أن جنوب افريقيا شعرت بأن حلفاءها خانوها بما في ذلك الولايات المتحدة . لأنها بدلا من معارضة القرار معارضة صريحة ، أو استخدام حق النقض ، اختارت الولايات المتحدة أن تمتنع عن التصويت . فهل من الخطأ اذن أن نفترض أن اصرار الولايات المتحدة على ايجاد هذه الصلة هو بمثابة تكفير عن تلك الخيانة ومحاولة لاعادة الثقة المتبادلة ؟

يخبر المسؤولون في الولايات المتحدة العالم عن علاقة عملية قائمة بين ازالة جيش احتلال جنوب افريقيا من جنوب أنغولا وقواتها من ناميبيا ، وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، ويقال لنا ان دخول القوات الكوبية في المنطقة " مزّق ضبط النفس المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي " . كما يقال لنا ان الحركة المنشقة للاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ككيان مستقل في البحث عن تسوية سلمية . ان التنافس الايديولوجي بين الشرق والغرب هو المذبح الذى نضحي عليه بشعب ناميبيا .

اننا نرفض الرأى القائل بأن مشاغل ناميبيا تخضع لمشاغل جنوب افريقيا . وان هذه المشاغل الأخيرة ينبغي أن تكون لها اليد العليا على الأولى التي يجب أن يضحى بها أو تنزل الى مستوى مجرد مسألة الحرب الباردة . ان وجود القوات الكوبية في أنغولا أمر لا صلة له بالبحث عن حل لمشكلة ناميبيا . ووجودها مستقبلا في أنغولا أمر تقرره حكومتا أنغولا وكوبا وحدهما .

ان ناميبيا اقليم تابع للأمم المتحدة . والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هو خطة الأمم المتحدة التي ينبغي تنفيذها تحت سلطة مجلس الأمن . ولسنا بحاجة الى التأكيد على دور الأمين العام في هذا الصدد . وكما أوضح هو بنفسه عن حق في تقريره ، فانه يعتبر :

" . . . مشكلة ناميبيا مسؤولية خاصة من مسؤوليات الأمين العام بالنظر الى العلاقة الفريدة بين الأمم المتحدة وشعب ناميبيا ." (S/15776 ، فقرة ٢٠)

ونحن نؤيد الأمين العام في اضطلاعه بتلك المسؤولية .

ان بوتسوانا تعترف بأن على العكس من الاتهام بالتدخل الصارخ الذى يوجه الى مجموعة الاتصال ، فان اشتراكها في مسألة ناميبيا يتمشى مع الدور الذى تصورته افريقيا لها منذ أمد بعيد

باعتبار أعضاء هذه المجموعة أصدقاء لجنوب افريقيا . اننا ندرك أن دورها لا يمكن أن يرقـى الـى مستوى دور مجلس الأمن أو الأمين العام . ومصالحها القومية الخاصة ينبغي ألا يسمح لها بأن تعرقل اتجاه ناميبيا للاستقـلال .

اننا هنا لنسعى الى طرق سلمية لتيسيـر تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . وكما ذكـر وزير خارجية زامبيـا ، وهو صديق وزير خارجية تنزانيا ، فاننا :

" لا نسعى الى المواجهة مع أى بلد أو مجموعة من البلـــدان " (S/PV.2440 ، ص ١٣—١٥)

ان مهمتنا محددة . انها بغرض تعزيز التسوية السلمية لمسألة ناميبيا عن طريق تنفيـــذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولمطالبة مجلس الأمن والأمين العام بتحمل المسؤوليات الكاملة الملقـــاة على عاتقهمـا .

بيد أن مسؤولياتنا السياسية تجبرنا على أن نسجل معارضتنا لما نعتبره بصورة جدّية جهدا عمديا يبذله واضعو مشكلة الربط والموازاة لتخريب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لخدمة أغراض ومآرب تتنافى ومقاصد ذلك القرار . ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ليس خطة شاملة لحل المشاكل الاقليمية لجنوب افريقيا أو ذريعة لخدمة المصالح الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة . انه خطة وضعتها الأمم المتحدة لتسوية مسألة ناميبيا . لذلك نحث الولايات المتحدة وجنوب افريقيا على التعاون الكامل مع المجتمع الدولي في سبيل ايجاد تسوية للقضية .

هذا هو اسهامنا المتواضع في هذه المناقشة . لا نستطيع أن نلوّح بالأسلحة لنبث الخوف في قلوب الذين يعيقون تقدم ناميبيا صوب الاستقلال لأننا لا نمتلك الأسلحة . ان ما نمتلكه هو الشجاعة الأخلاقية لنتحدث ضد الظلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير خارجية بوتسوانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل ماليزيا . أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد زين العابدين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في ستهل بياني أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة المجلس عن شهر أيار/مايو . ويسرنا أن نرى في مركز الرئاسة شخصا يتمتع بمثل ما لكم من مركز وخبرة وقدرة . وتحدوني الثقة بأن المجلس ، تحت قيادتكم المقتدرة ، سيحقق نتائج بنّاءة وايجابية . وأودّ في الوقت نفسه أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري الخالص لكم ، ولأعضاء المجلس من خلالكم ، لاتاحة هذه الفرصة لي للاشتراك في هذه المناقشة الهامة بشأن ناميبيا .

يجتمع هذا المجلس في وقت حاسم للغاية . وكما يدرك الجميع ، تدهورت الحالة في ناميبيا وفيما حولها اليوم تدهورا شديدا . ويرجع هذا بصورة أساسية الى استمرار احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لذلك الاقليم ، والى سياستها العدوانية التي تهدد سيادة دول خط المواجهة وسلامتها الاقليمية . وليس من المغالاة أن نقول ان الجوّ في الجنوب الافريقي مشبع بالتوتر ، وانه يشكل خطرا كبيرا على السلم في الاقليم وفي العالم كله . واذا لم يتحقق استقلال ناميبيا في القريب العاجل

سيكون من المفزع التنبؤ بنتائج ذلك . ولهذا يتوجب علينا جميعا ، وبصورة خاصة على أعضاء مجلس الأمن ، أن نسهّل انهاء سياسة العنف التي تتبعها جنوب افريقيا والتي تقوّض أسس السلم في تلك المنطقة ، وأن نضع حدا لتجاهل جنوب افريقيا المستمر والصارخ لحقوق الشعب الناميبي غير القابلة للتصرف في الاستقلال .

ان وجود عدد كبير من وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، الذين أتوا للتكلم في مجلس الأمن ، يؤكد الأهمية التي تعلقها حركة عدم الانحياز على هذه المسألة . وينبغي أن يسجل بشكل كاف أن مسألة ناميبيا أصبحت على نحو متزايد أمرا لا يقبله المجتمع الدولي بغض النظر عن ميولنا السياسية أو مركزنا السياسي . ويود وفدي في هذا الصدد أن يناشد مجلس الأمن أن يدرك مسؤوليته الأصيلة ازاء شعب ناميبيا في كفاحه في سبيل الحرية والكرامة .

ومن الواضح تماما أن مسألة ناميبيا تعد من أكثر المسائل التي تواجه الأمم المتحدة إلحاحا . وهي مشكلة يتحمل مجلس الأمن عنها المسؤولية المباشرة . وفي هذا الصدد يرحب وفدي بتقرير الأمين العام ويقدّر الاهتمام الذي أبداه في محاولته حل المشكلة . لقد أولى مسألة ناميبيا أولوية عالية على النحو الذي تبدّى في الزيارات التي قام بها الى دول خط المواجهة كافة ، وفي الاتصالات التي أجراها مع الأطراف المعنية . وبينما يبذل الأمين العام وفريقه جهودا بنّاءة كبيرة ، يبدو أن هناك انعداما في الارادة السياسية وتردادا لدى بعض أعضاء المجلس للتعاون فيما يتصل بالحاجة الى التعجيل بعملية استقلال ناميبيا . ان هذا الموقف مؤسف للغاية لأنه لن يؤدي الا الى ادامة بؤس وخيبة أمل السكان والى تدهور الحالة الأمنية في المنطقة .

ولا بد من أن نشير مع القلق الى أنه ، منذ اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تعرضت مصداقية مجلس الأمن للتقويض ، لأنه أصبح غير فعّال بصورة تامة في تنفيذ توصياته ، وان كان يقال لنا باستمرار ان المناقشات تجرى خارج اطار الأمم المتحدة . وكان يمكن للمناقشات التي بدأها فريق الاتصال الغربي أن تكمّل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة سعيا الى التوصل الى تسوية تفاوضية للمشكلة الناميبية . غير أنه لسوء الحظ اقحمت مسائل لا تمتّ بصلة الى خطة الأمم المتحدة في هذه المناقشات لا تفيد الا في اطالة سيطرة جنوب افريقيا على ناميبيا . ومع ازدياد قتامة احتمال استقلال ناميبيا عن طريق عملية تفاوضية ، تزداد خيبة الأمل والغضب في ناميبيا . ان مستوى التوتر في المنطقة قد تزايد ، ويمكن للمرء أن يتصور المزيد من اراقة الدماء والصعوبات لسكان المنطقة في الأيام القادمة .

وطوال العقدين الماضيين تحملت سوابو عبء الكفاح من أجل الحقوق الثابتة للشعب الناميبي في الحرية والاستقلال . ومنذ انشاء سوابو في نيسان/ابريل ١٩٦٠ أصبحت ، بحق ، حركة على مستوى الدولة ، ممثلة جميع قطاعات المجتمع الناميبي وشاملة مختلف القوى المناوئة للاستعمار في ناميبيا . وتحولت سوابو ، من بداية متواضعة ، الى منظمة تجسد الكفاح الناميبي من أجل الحرية والاستقلال . ان اعتراف الأمم المتحدة بسوابو بوصفها حركة تحرير وطني ووصفها ممثلا للشعب الناميبي ، يبين التأييد والثقة الكبيرة اللذين تتمتع بهما .

ان حكومتي تؤيد تأييدا تاما كفاح سوابو ضد الظلم ومن أجل تحرير أرضها . ونؤمن بأنه لا يحق لأية أمة ، في ظل أية ظروف ، وبصرف النظر عن حجمها وقوتها ، أن تتدخل في شؤون الدول الأخرى . ومن الواضح أن السلم لا يمكن صيانته الا اذا تمسكت الدول بعزم بمثل ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

ولا يمكننا ان ننكر حقيقة ان تعنت جنوب افريقيا المستمر بشأن مسألة ناميبيا قد ازداد الى حد ما بسبب انتهاك بعض البلدان الصارخ والمتعمد للحظر الالزامي طى شحنات الأسلحة الذى فرضه القرار ٤١٨ (١٩٧٧) . وان هذا التجاهل وتواطؤ هذه الدول مع جنوب افريقيا لم يساعدا الا طى تعزيز آلة الحرب في ذلك البلد واضعاف الدافع طى حسم مشكلة ناميبيا . وهكذا فانه من الضرورى لمجلس الأمن ان يضمن الامتثال الدقيق للحظر الالزامي طى شحنات الأسلحة وان يتخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع أى من هذه الانتهاكات . وبالاضافة الى ذلك ، فانه يتعين قطع أى صلات ، خصوصا في المجال الاقتصادى ، بين بعض الدول أو الشركات عبر الوطنية وبين نظام بريتوريا لممارسة المزيد من الضغط طى جنوب افريقيا وعزلها .

ان سياسة حكومة بلادى بشأن مسألة ناميبيا معروفة تماما . ونحن ننظر الى التطورات هناك ببالغ القلق ونعلّق أهمية كبيرة طى حل هذه المشكلة . ولهذا ، يتوجب طى مجلس الأمن ان ينهض بمسؤوليته ويكفل تنفيذ قراراته فورا . لقد قدمت حكومة بلادى وستظل تقدم تأييدها الكامل لشعب ناميبيا في كفاحه الباسل من أجل تحرير نفسه من نير ظلم جنوب افريقيا وسيطرتها . وسنظل نتقيد بدقة بالحظر الالزامي طى شحنات الأسلحة والحظر النفطي وكل الجزاءات الطوعية وأوجه المقاطعة المفروضة طى جنوب افريقيا . وسنواصل ادانة سياسة جنوب افريقيا في ناميبيا وما تقوم به من أعمال ، متحدية ارادة المجتمع الدولي . ولا يمكن السماح لجنوب افريقيا بالمماطلة والمضي في غيها باداسة سيطرتها طى أرض وشعب غير تابعين لها من الناحية القانونية والشرعية .

اننا طى ثقة من أن قوى النزعة الوطنية الراسخة ، التي حطمت الامبراطوريات الاستعمارية الكبيرة في الماضي ، سوف تسود مرة أخرى في ناميبيا . وفي هذا الصدد ، فان ماليزيا حكومة وشعبا ترغب في تأكيد دعمها الذى لا يمكن الرجوع عنه لسوابو ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي نفسه ، في كفاحه الحازم والباسل لنيل حريته واستقلاله . واننا لعلى ثقة من ان تضحية هذا الشعب وتفانيه واخلاصه ستعود عليه بالفائدة . ان حتمية استقلال ناميبيا لا يمكن التشكيك فيها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل ماليزيا طى كلماته الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل افغانستان الذى أدعوه الى ان يشغل مقعدا طى طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود في مستهل كلمتي ان أتقدم اليكم بالتهنئة الحارة طى تسنمكم منصب رئاسة مجلس الأمن . واننا اذ نعرف جيدا خصالكم المهنية والانسانية الرفيعة ، نثق بأنه تحت قيادتكم الرشيدة ستتوج مناقشات هذا المجلس بالنجاح الكبير .

لقد انقضى قرابة ١٧ عاما منذ ان انهبت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا طى اقليم ناميبيا . واضطلعت الأمم المتحدة ، بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د — ٢١) ، بالمسؤولية المباشرة عن ذلك الاقليم وانشأت مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية الوحيدة لادارة الاقليم والوصول بشعب ذلك الاقليم الى الاستقلال التام .

وفي مواجهة التحدى المتغطرس للدولة القائمة بالاحتلال ، وهي نظام جنوب افريقيا العنصرى ، طلب من محكمة العدل الدولية تقديم فتوى قانونية للتحقق مما اذا كانت الأمم المتحدة مخولة قانونيا وسياسيا بسلطة الاضطلاع بالمسؤولية المباشرة عن ذلك الاقليم ، وذلك بعد انهاء انتداب جنوب افريقيا الذى اناطته بذلك البلد عصبة الأمم . وقد جاء في فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، بعبارات لا غموض فيها ان مقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة الواردة في قرارها ٢١٤٥ (د — ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ وقرارها ٢٢٤٨ (د إ — ٥) الذى اتخذته الدورة الاستثنائية الخامسة بتاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ تتفق تماما مع مبادئ النظام القانوني الدولي .

وبينما لم يلتفت أحد للنداءات المتكررة للمجتمع الدولي ، استغلت سلطات جنوب افريقيا كل وقت متاح لها لتشديد قبضتها طى ناميبيا . وقد ظهر الوجه الحقيقي للاحتلال الاستعمارى والاضطهاد العنصرى البغيضين في أبشع صورة . واستمرت الدولة القائمة بالادارة والشركات عبر الوطنية في الاستنزاف المتزايد للموارد البشرية والطبيعية للأقليم متحدية بصورة سافرة للمرسوم رقم ١ المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ الذى سنّه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

ولكبح نضال الشعب الناميبي مضى النظام العنصرى في جنوب افريقيا في سبيل التسلح الثقيل لذلك الاقليم بطريقة تخدم أيضا مخططاته القائمة طى العدوان والهيمنة في الجنوب الافريقي بأكمله . وبفضل هذه المخططات تمكّن النظام العنصرى من شن هجمات القرصنة طى دول مستقلة

وذات سيادة وهي أنغولا وبوتسوانا وزامبيا لتخويف هذه البلدان واجبارها على وقف الدعم الذي تقدمه الى حركة التحرير الوطني لشعب ناميبيا .

ان هذه الأعمال بالاقتران بالعدوان المتكرر على بلدان مجاورة أخرى ، مثل موزامبيق وليسوتو وزمبابوي وسيشيل ، وبغض النظر عن العواقب المباشرة لهذه الأعمال العدوانية ، تشكل تهديدا خطيرا ليس للقارة الافريقية فحسب ، انما لأمن العالم كله أيضا .

ويتساءل الانسان في بعض الأحيان ، كيف يمكن لنظام خارج على القانون ان يواجه أغلبية البشرية الساحقة وان يتحدى بصورة تامة حكم المجتمع الدولي . وفي رأي جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، ان ذلك ما كان له ان يتم لولا ذلك التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري الذي تقدمه له بعض الدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية . وبمساعدة هذه البلدان فقط تمكن نظام الفصل العنصري من بناء آلته الحربية القمعية .

ان قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن فرض حظر الزامي على الأسلحة الى جنوب افريقيا تنتهكه بعض البلدان حتى تلك التي صوتت مؤيدة قرار مجلس الأمن هذا . وهناك تقارير متواترة تتحدث عن اتخاذ ترتيبات عسكرية وأمنية سرية بين حكومة جنوب افريقيا وبين بعض الدول الاعضاء في الأمم المتحدة مما يتنافى مع التزامات تلك البلدان بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

ان تعاون النظام الصهيوني في اسرائيل وحكومات بعض البلدان الأخرى في تحقيق المطامح النووية لنظام الفصل العنصري قد أثار قلقا خطيرا فيما يتعلق بأمن افريقيا والعالم أجمع . ومما لا شك فيه ان مخاطر تسليح نظام جنوب افريقيا المتغطرس بالقنبلة الذرية تتجاوز احلام هذا النظام .

وتظهر الحقائق المحاولات المستمرة للولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية لتشكيل "منظمة حلف جنوب الاطلسي" التي ستدعم النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وستكون مهمتها الدفاع عن المصالح الامبريالية في النصف الجنوبي من الكرة الارضية .

واذا ما تجسدت هذه الخطة فان التهديد الذى يفرضه نظام جنوب افريقيا على أمن المنطقة بأكملها سوف يكتسب أبعادا جديدة هائلة سوف تؤدى لا محالة الى تدهور وتردى المناخ العام للأمن في العالم .

ان بعض الاحداث الأخيرة قد كانت بمثابة عقبة في سبيل التوصل الى تسوية بشأن مسألة ناميبيا ، ان ادارة الولايات المتحدة ، بسياستها المسماة بالالتزام البناء الى جانب حكومة جنوب افريقيا ما فتئت تؤيد حكومة جنوب افريقيا وتقف في وجه الرأى العام الدولي المطالب بايجاد حل سريع للمشكلة . ان قرار أعضاء الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدة اقتصادية للدولة المحتلة في ناميبيا والقرض المقدم لها من صندوق النقد الدولي الذى يزيد على البليون دولار للنظام العنصرى في جنوب افريقيا لن يساعدا الأغلبية الساحقة من الشعب في جنوب افريقيا وناميبيا بل من المنطقي أنهما سيؤديان الى تحويل مبالغ وموارد أكبر في اتجاه زيادة القوة العسكرية لنظام الفصل العنصرى .

واذا ما استمر الاتجاه الحالي فان المجتمع الدولي سيواجه في نهاية المطاف موقفا يجد فيه ان امكانية التوصل الى تسوية للموقف أقل بكثير مما تبدو الآن .

هناك بعض العناصر الأساسية في هذه المشكلة المؤسفة . وأوضحها فيما يلي :

أولا ، ان مسالة ناميبيا بكل معنى الكلمة هي مشكلة تصفية استعمار وان محاولة تصويرها في اطار المجابهة بين الشرق والغرب انما هي محاولة عقيمة تحاول التقليل من أهمية حق جميع الشعوب في تقرير المصير ، والاستقلال .

ثانيا ، استنادا الى تعريف العدوان الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٣٤١ (د-٢٩) فان استمرار احتلال ناميبيا من جانب القوات العنصرية لجنوب افريقيا يشكل عملا واضحا من أعمال العدوان ان شعب ناميبيا له اذن الحق في النضال بكافة أشكاله بما في ذلك النضال المسلح وذلك لتحرير أراضيه من قوى الاحتلال . وفي نفس الوقت فان كل العناصر الوطنية التي تم اعتقالها خلال هذا النضال من قبل الدولة العنصرية المحتلة يجب أن تتمتع بوضع سجناء الحرب طبقا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٤٩ .

ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا وطليعة نضاله من أجل الاستقلال الكامل . وعلى هذا فان أية محاولة من أجل الاعتراف

بالسلطات العميلة في ويندهوك او اضفاء طابع الشرعية عليها أو لأنشاء ما يسمى بمجلس التنمية الدستورى المزعوم تشكل تحديا كاملا لأحكام القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادرين عن هذا المجلس .

رابعا ، ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن يشكل الأساس الوحيد لحل مشكلة ناميبيا ، ان أية محاولة من جانب ما يسمى بمجموعة الاتصال أو من أية جانب آخر لتحويل المسألة عن هدفهما الأساسي تعد انتهاكا لقرارات مجلس الأمن . ومن ثم فان مخططات الولايات المتحدة وجنوب افريقيا للربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنغولا والتسوية الناميبية انما تستهدف اقحام مسائل غريبة ليس لها أى علاقة بالأمر وذلك لابعاد حل المشكلة .

خامسا ،ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا هو السلطة الادارية الشرعية الوحيدة لناميبيا وعلى هذا فان مسألة ناميبيا هي مسألة تقع بين نظام جنوب افريقيا العنصرى من ناحية والمجتمع الدولي من ناحية أخرى . وهذه الحقيقة تدحض زعم جنوب افريقيا بتصوير مسألة ناميبيا على انها مسألة اقليمية.

سادسا ،بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) وقرار الجمعية العامة دإ - ٩/٢ بتاريخ ٣ أيار/مايو ١٩٧٨ فان السلامة الاقليمية لناميبيا ووحدتها يشملان دونما شك خليج والفيس والبنجويين والجزر الأخرى القريبة من الشاطئ . ومن ثم فان أية محاولة لفصل هذه المناطق عن أراضي ناميبيا تعتبر باطلة ولاغية .

سابعا ، نظرا لأن حكومة جنوب افريقيا تتحدى باستمرار قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وتنتهك بذلك الالتزامات التي تضطلع بها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة يتعين على مجلس الأمن ان يعتمد دونما ابطاء جزاءات شاملة الزامية ضد هذه الحكومة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويجب أن يحدد جدولا زمنيا من أجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا .

وتعتقد حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يسمح أكثر من ذلك بتسويف حكومة جنوب افريقيا ومن يتعاونون معها من الامبرياليين . ولا بد من اسداء التعاون والمساعدة في جميع المجالات لسوابو ودول خط المواجهة لتمكينها من تكثيف نضالها ضد الاحتلال والاخضاع العنصريين ومقاومة أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار .

وختاما أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام لتقريره الثاقب الشامل الذى تقدم به لمجلس الأمن وكذلك لمساعيه العظيمة التي يبذلها اسهاما منه في ايجاد حل سريع للمشكلة . كما نتقدم

بالشكر وآيات الامتنان لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي قام تحت رئاسة السفير بول لوساكا من زامبيا بالاضطلاع بمسؤولياته بشكل ايجابي . وأخيرا، أود، سيدي الرئيس، ان أشكركم ومن خلالكم أتقدم بالشكر الى هذا المجلس الموقر للوقت الذي أتاحه لوفدنا حتى يعرب عن وجهات نظره بشأن القضية المطروحة علينا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل أفغانستان لكلماته الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم الأخير هو السيد ليساونا ماخندا وقد وجه المجلس اليه الدعوة طبقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وادعوه لأن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد ماخندا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء اسمحوا لوفدي ان يتقدم بالتهنئة الحارة لكم للمرة الثانية بمناسبة توليكم رئاسة هذا المجلس الهام عن شهر أيار/مايو . واننا لواثقون انه بقيادتكم الرشيدة فان المجلس سوف يسهم بشكل قيّم فعال في قضايا العدالة والسلم . واسمحوا لي كذلك أن أشكركم واشكر أعضاء المجلس الآخرين لاتاحة هذه الفرصة لمؤتمر عموم افريقيا لآزانيا للتكلم أمام هذا المجلس .

يقال انه حيثما توجد الارادة يوجد السبيل لتحقيق الأهداف . وفي رأي مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا، الأمين على الأماني المشروعة لشعب آزانيا المضطهد المستغل المغلوب على أمره، فان هذا الاجتماع العاجل لمجلس الأمن قد دعي لتأكيد هذه الارادة .

ومنذ عهد يعود الى عام ١٩٦٦ فان الأمم المتحدة قد انهت عن حق انتداب جنوب افريقيا في ناميبيا واعتبرت وجود جنوب افريقيا العنصرية في الاقليم أمرا غير مشروع . ومنذ عام ١٩٦٦ فقد طلب من الأمم المتحدة أن تضطلع بالمسؤولية الكاملة عن الاقليم وتقود شعب ناميبيا الى الاستقلال الحقيقي . ومع ذلك ونظرا لاخفاق الأمم المتحدة في الوفاء بهذه المسؤولية المناطة بها فاننا نجتمع هنا اليوم .

ان ناميبيا هي مسؤولية الأمم المتحدة ، ومن أجل مصداقيتها وفعاليتها ومن أجل السلم العالمي ، فان الواجب يلزمها بالوفاء بمسؤوليتها المقدسة ازاء ناميبيا المحتلة .

واننا ، نحن الشعوب المقهورة المستقلة المحرومة ، سواء في ناميبيا أو في فلسطين أو في آزانيا المستعمرة ، نعتبر الأمم المتحدة منظمة تلتزم بمناصرة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب المحرومة ، وأهم من ذلك ، تلتزم برفع الظلم الذى يرتكب ضد الشعوب . اننا نعتقد أن الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة تلتزم التزاما ثابتا بالمبادئ السامية للأمم المتحدة . وقد أعلن ، مثلا ، المتكلمون ، الواحد تلو الآخر ، أنهم يؤيدون بقوة حق شعب ناميبيا في الاستقلال الحقيقي ، ومع ذلك فان تحقيق تلك الرغبة الساحقة لا تبدو وشيكة . ويتعين علينا جميعنا البحث عن السبب .

ان الحقيقة العارية هي أن هناك مجرد حفنة من الأنظمة التي ما انفكت ـ بدافع الجشع والنزعة التوسعية والانصياع الأعمى وراء السياسات العنصرية ـ تنتهك انتهاكا فاضحا جميع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ، وجميع القواعد السلوكية المعترف بها دوليا والقرارات التي اتخذتها منظمات دولية . ان المذنب الأكبر في هذا الصدد هو نظام جنوب افريقيا العنصرى والصهاينة الذين يحتلون فلسطين . ومن الحقائق أيضا أن الحكومات الامريكية المتعاقبة هي التي شجعت هذين الكيانين العنصريين في أعمالها العدوانية التوسعية المتعنتة .

وبناء على هذه الوقائع، يراود المرء هذا السؤال : ما هي الحكمة السائدة التي تؤدى بنا الى أن نسأل ما يطلق عليه مجموعة الاتصال ، التي تتضمن الولايات المتحدة الامريكية ـ بل هي قائدة هذه المجموعة دائما ـ ان تقوم بدور " الوسيط النزيه " في الوقت الذى نعرف فيه تمام المعرفة التواطؤ والتعاون القائمين بين جنوب افريقيا العنصرى والحكومات الامريكية المتعاقبة ؟

اننا اليوم نعترف بوجود الطريق المسدود الذى تردت اليه قضية استقلال ناميبيا . ومع ذلك ، فان طبيعة هذا الجمود لم تعد سرا يخفى على أحد . انها اقحام مسألة دخيلة لا علاقة لها على الاطلاق بالقضية ، وهي مسألة تتصل بالشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية ، ألا وهي وجود القوات الكوبية في أنغولا .

ان اقحام هذه المسألة غير ذات الصلة على الاطلاق يمثل استغلالا خطيرا وجسيما للقضية الناميبية من أجل تعزيز تنافس الدول العظمى وتوسيع نطاق ما يسمى بمناطق النفوذ . ونتيجة لهذا ، فان اقحام هذه المسألة غير ذات الصلة على الاطلاق لم يؤد فقط الى الاحتفاظ بشعب ناميبيا رهينة لما يسمى بلعبة " الحرب الباردة " ولكن أيضا الى التلاعب بالأمم المتحدة في هذه اللعبة .

لابد لهذا المجلس من أن يوضح بجلاء وعلى الملأ أن الأمم المتحدة لن تتقاعس عن الاضطلاع بالمسؤولية المناطة بها تجاه شعب ناميبيا ، وأهم من ذلك ، أنها لن تسمح لأى دولة باختطاف القضية الناميبية تحقيقا لأطماعها العالمية . ان هذا الاعلان القاطع له أهمية لمصداقية الأمم المتحدة ذاتها وكذلك للثقة المستمرة التي تضعها فيها شعوب العالم ، لاسيما الشعوب المضطهدة والمستغلة والمحرومة . ان مثل هذا القرار سوف يزيل أيضا تلك الغلالة القاتمة التي تحيط بالقضية الناميبية . ولابد لمجلس الأمن أن يبدى بشكل ملموس هذه الارادة ، وأن يفعل ذلك على نحو عاجل .

ويوصفنا حركة تحرير وطنية تلتزم بالانهاء الكامل للنظام العنصرى الاستعمارى الغاشي في جنوب افريقيا ذاتها ، ليس بوسعنا الا أن نبين أوجه التوازى . ان هناك شواهد عديدة لا تحصى على الحالات المتكررة لعدم اخلاص جنوب افريقيا واحجامها الواضح عن انهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا . ويهزأ العنصريون بكل قرار ومطلب دولي . وهناك توافق ساحق في الآراء على أن جنوب افريقيا العنصرية متعنتة .

ان الحالة الراهنة للأمور تحمل في ثناياها أسئلة فائقة الأهمية . ما الذى يتعين على الأمم المتحدة ، وعلى مجلس الأمن بصفة خاصة ، أن تفعله ازاء هذا التعنت الصارخ ؟ هل يتعين عليها أن تستسلم أو أن تقف بثبات أمام هذا التحدى ؟ اننا ، نحن ممثلو شعوب افريقيا لآزانيا ، لا نعتقد أن هذه النقطة بالذات هي مجال مناقشة أو حتى مجال تفاوض .

ان مجلس الأمن ليس لديه خيار سوى التصدى لهذا التعنت بكل شدة . وفضلا عن ذلك ، فلديه السلطة ولديه الوسائل التي يمكن استخدامها بفعالية لوضع حد نهائي لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . ان هذه السلطة هي الارادة الجماعية لكل أعضاء المجلس ، لاسيما

الأعضاء الخمسة الدائمين . ومع ذلك ، يتعين علينا جميعا أن نلفت انتباه المجلس الى أن أحد أعضائه الدائمين ، الولايات المتحدة ، له دور خاص للغاية في أن تقدم لهذا المجلس الارادة الجماعية الحاسمة بشأن مسألة ناميبيا . أما الأداة فهي أن تفرض جزاءات الزامية شاملة بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة . ذلك هو السبيل الوحيد المفتوح أمام المجلس للتوصل الى نهاية عاجلة لهذه المشكلة الجذرية المعروضة أمام هذه الهيئة العالمية مدة تناهز عقدين من الزمن . ومن أجل استمرار مصداقية الأمم المتحدة ، ومن أجل العدالة ، ومن أجل السلم العالمي وباسم الانسانية ، لابد أن يقرر مجلس الأمن بالاجماع ، في نهاية هذه المناقشة الحاسمة المواتية ، وضع حد نهائي لتعنت جنوب افريقيا العنصرية ، ولحربها العدوانية وخططها التعويقية المتعمدة ، وان ينفذ على الفور قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو الأساس الوحيد المشروع الذى سيقود شعب ناميبيا الى الاستقلال الحقيقي . ولابد لمجلس الأمن أن يعمل الآن ، لأن الوقت ينفد بسرعة .

ولكننا نشعر ، مع ذلك ، أن الواجب يلزمنا أن نذكر أعضاء المجلس ، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية ، بأنه ، اذا ما أخفق مجلس الأمن في اتخاذ هذا القرار الحاسم واذا ما استمر ، بالتالي ، احتلال جنوب افريقيا العنصرية غير الشرعي لناميبيا ، أو اذا ما تم ادخال سياسة البانتوستانات المخزية السائدة بالفعل ، أو اذا ما اقحمت مسائل غريبة وغير ذات صلة على مسألة استقلال ناميبيا ، فان شعب ناميبيا ، عن طريق حركة تحريره الوطني ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، لن يدع بابا الا ويطرقه الى أن يستعيد وطنه السليب وحقوقه غير القابلة للتصرف ؛ في هذا الأمر يجب ألا تساورنا أية شكوك . وعلاوة على ذلك ، فان افريقيا المستقلة ، والشعوب التقدمية المحبة للسلم في العالم قاطبة ، ستقدم كل مساعدة ممكنة لشعب ناميبيا في كفاحه العادل . وفي هذا الأمر أيضا يجب ألا يخالجنا أى شك .

ان عهد الاستعمار قد ولى وراح . وان نمو الأمم المتحدة ذاتها خلال العقدين السابقين هو برهان حى على هذه الحقيقة . وحقيقة أنكم ، سيدى الرئيس ، الممثل الموقر لزائير ، التي كانت بلدا مستعمرا فيما مضى ، تترأسون أعلى هيئة للسلم والأمن تابعة للأمم المتحدة ، هو خير شاهد على هذا . ومنذ عهد ليس ببعيد ، أظهر شعب زمبابوى البطل بشكل قاطع — وفي حالة صعبة

تماثل تماما الحالة في الوقت الحالي لجنوب افريقيا العنصرية - أن هذه البيانات ، التي تظهـر بمظهر برئ ، مثل البيانات المتعلقة بنقل السلطة أو بمسألة الربط ، في حالة ناميبيا ، هي فـي الحقيقة ذرائع تستخدم لترسيخ السلطة لمصلحة الدول الاستعمارية أو الامبريالية . وهذا فـي الحقيقة لا يشكل عقبات يمكن أن تقمع ارادة شعب في أن يصبح حرا ؛ انه فقط يطيل من المعاناة .

ورغم ذلك مايزال هناك من يعيشون في الماضي ، والذين يرفضون ببساطة أن يتطوروا مع الزمن . هذه هي القوى المحتضرة للتاريخ . وان مجلس الأمن عليه مسؤولية وحيدة وهي أن يعيد تلك القوى الى الصواب والواقعية من أجل تصحيح مآسي الماضي حتى يمكن أن نتطلع الى المستقبل في أمن وعدالة . وان المجلس ، علاوة على ذلك ، عليه أن يعمل بنشاط من أجل التصدى لهذه القوى وينفذ أحكام الميثاق بحزم ، لكي يبنى عالما يقوم على العدالة والاحترام لكرامة الانسان وحق الشعوب في أن تعيش كرجال ، ونساء وأطفال أحرار . ورغم أن الموضوع يتعلق بناميبيا ، فان المسألة هي ما اذا كانت الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة مجلس الأمن ، لديهما الارادة لتنفيذ المبادئ المعلنة والتمسك بها . ويحدونا الأمل الصادق في أن المجلس لن يخفق لأن الخيار هو الحرب . . . واذا ما كانت تلك القوى المحتضرة تعتقد أنه عن طريق الحرب يمكن تدعيم احتلالها واستمراره ويمكن استمرار القهر والاستغلال السافر — فانها واهمة تماما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر السيد ماخندا على كلماته الرقيقة التي وجهها الي .

سوف تعقد جلسة المجلس التالية لمناقشة هذا البند المدرج في جدول أعماله يوم الثلاثاء ٣١ أيار/مايو الساعة ١٠/٣٠ صباحا . واذا لم يكن هناك اعتراض ، فانني أعتزم أن أطرح للتصويت مشروع القرار الذى قدم في ذلك اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥